من ثمـار الحضارة الغـربية

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ

(١٧٣)

الوعـــي

العدد (١٧٣) ـ السنة الخامسة عشرة ـ جُمادى الآخرة ١٤٢٢هـ ـ أيلول ٢٠٠١م

الخصخصة
من إفرازات
النظام الرأسمالي النتِن

إعجاز القرآن في نظمه

أَلَمْ يَأْنِ لأهلِ التفاوضِ مع يهود أن يُدرِكوا جريمةَ ما صنعوا وما يصنعون ؟!

الأزَمات الاقتصادية ومعالجتها
من وجهة نظر الإسلام (٤)

الانتعاش الاقتصادي
في ظل الإسلام (٢)

وفوق هاماتها سيفٌ وقرآنُ (قصيدة)

AL-WAIE

الوعي

السنة الخامسة عشرة ١٧٣

جامعية - فكرية - ثقافية

تصدر غرة كل شهر قمري عن ثلة من الشباب الجامعي المسلم في لبنان
بترخيص رقم «١٦٦» صادر عن وزارة الإعلام اللبنانية بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٥

المراسلات

ألمانيا
N. Abdallah
Postfach: 301513
D - 10749 Berlin
Germany

ثمن النسخة

لبنان	١٠٠٠ ل.ل.
ألمانيا	٢ مارك
أميركا	٢،٥٠ دولار أميركي
كندا	٢،٥٠ دولار كندي
أستراليا	٢،٥٠ دولار أسترالي
بريطانيا	١ جنيه إسترليني
السويد	١٥ كورون سويدي
الدانمرك	١٥ كورون دانمركي
بلجيكا	٥٠ فرنك بلجيكي
سويسرا	٢ فرنك سويسري
النمسا	٢٠ شلن
باكستان	دولار أميركي
تركيا	دولار أميركي
اليمن	٤٠ ريالاً

اقرأ في هذا العدد (١٧٣)

ص

- كلمة الوعي: ألَمْ يأنِ لأهل التفاوض مع يهود أنْ يُدركوا جريمةَ ما صنعوا وما يصنعون ؟! ٣
- الأزمات الاقتصادية واقعها ومعالجاتها من وجهة نظر الإسلام (٣) ٥
- من ثمار الحضارة الغربية ٨
- البطالة نتيجة حتمية للنظام الرأسمالي ٩
- مع القرآن الكريم: وجهُ الإعجاز الوحيد للقرآن الكريم الذي تحدى به الإنسَ والجنَّ يكمن في نظمه ١٥
- أخبار لا تحبين في العالم ١٧
- الخصخصةُ إفرازٌ لبنّ من إفرازات النظام الرأسمالي العفِن ٢١
- الانتعاش الاقتصادي في ظل الإسلام (٢) ٢٧
- الأسواق المالية (٢) ٣١
- وفوق هاماتِها سيفٌ وقرآنٌ (قصيدة) ٣٢
- كلمة أخيرة: مؤتمر وزراء الإعلام العرب ٣٥

إلى السادة الكتّاب

- يجوز إعادة نشر المواضيع التي تظهر في "الوعي" دون إذن مسبق على أن تذكر كمصدر.
- لا تقبل "الوعي" إلا المواضيع التي لم يسبق نشرها وإلا فعلى الكاتب ذكر المصدر.
- لـ "الوعي" حق تصحيح المواضيع المرسلة، وهي غير ملزمة بإعادة المواضيع التي لم تقبل للنشر.
- نرجو ترقيم جميع الآيات القرآنية ووضع خط تحتها وتحت الأحاديث النبوية الواردة في المقالات وتخريجها.
- جميع المراسلات ترسل إلى عنوان المجلة في ألمانيا.

عناوين المراسلين

ألمانيا
N. Abdallah
Postfach: 301513
D - 10749 Berlin
Germany

الدانمرك
AL - WAIE
P.O.Box 1286
2300 KBH. S
Danmark

اليمن
جميل أحمد عبد الله
P.O Box: 11056
Sanaa - Yemen

النمسا
S. HASSAN
P.O.Box 82
A - 1127 WIEN
Austria (Vienna)

أستراليا
AL - WAIE
P.O.Box 384
Punchbowl 2196
NSW - Australia

Canada : كندا
AL - WAIE
Eglinton Ave. East ٢٣٧٦
P.O.Box # 44553
Scarborough, ONT. M1K 2PO

U.S.A أميركا
AL - WAIE
P.O.Box 370782
MILWAUKEE, WI. 53237

England
Al-Waie
Suite 298
56 Gloucester Rd
London SW7 4UB

عنوان «الوعي» على الإنترنت
www.al-waie.org

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الوعي

أَلَمْ يَأْنِ لأهل التفاوض مع يهود
أنْ يدركوا جريمةَ ما صنعوا وما يصنعون ؟!

ها هم يهود ينقضون ما اتفقوا عليه مع من تنازلوا لهم عن معظم فلسطين، وذلّوا أمام يهود، وأهانوا أنفسهم قبل أن يهانوا... ها هم يهود الذين صرَّحوا ولا يزالون، أن لا اتفاقات مقدسة ولا مواعيد مقدسة، إنهم يحتلون ما عاهدوا من فاوضوهم على عدم احتلاله، ويدنسون القدس، تارةً بحجر يضعونه في مكان يزعمون أنه هيكلهم، وتارةً بحفر نفق يبحثون من خلاله عن أثر لهم، وأخرى بمحاولة يطلون بها على ساحة المسجد والصخرة.

ها هم يهود يقومون بجرائمهم بحق فلسطين من غير أن يحسبوا حساباً لأحد من الحكام في بلاد المسلمين على كثرتهم ناهيك عن السلطة، فيهود يدركون أن لا أحد من هؤلاء يمر بخاطره إزالة دولة يهود المغتصبة لفلسطين. ويهود يدركون كذلك مدى ارتباط هؤلاء الحكام بالغرب الذي كان وراء إنشاء كيان يهود المسخ في فلسطين، فكيف، والحال هذه، يحسبون حساباً للسلطة والحكام في بلاد المسلمين؟ لذلك فإن يهود يمضون في مسلسل الاغتيالات والقتل الذي يطال حتى الأطفال الرضع، يقصفون البيوت بالصواريخ فيهدمونها حتى على ساكنيها، ويحرقون الأراضي ويخربون المزروعات، ولا يتركون وسيلة أو أسلوباً للقمع إلا وسلكوه، ثم هم ينقضون ما يشاؤون من معاهدة أو اتفاق، ولا يقيمون وزناً حتى لجواسيسهم وعملائهم إذا استنفذوا أغراضهم، وشواهد ذلك قائمة في لبنان وفلسطين وغير لبنان وفلسطين.

إن قضية فلسطين لم تنته فصولها منذ بدايتها بل هي تتتابع، وحكام يهود هم هم تغيرت وجوههم وأسماؤهم ولم تتغير طبيعتهم الإجرامية.

والغرب كذلك هو هو لم تتغير طبيعته الاستعمارية. وما المؤسسات الدولية من مجلس أمن وهيئة أمم ومحكمة (عدل) دولية إلا من صنائعه، وقد كانت ولا زالت وسائل استعمارية له يستعملها لتنفيذ خططه.

وحكام الدول القائمة في بلاد المسلمين وبخاصة الدول العربية والسلطة كذلك ما زالوا هم هم، لم تتغير طبيعة عمالتهم ولا طريقة تصرفاتهم مع قضية فلسطين، فقد كانوا وما زالوا يتعاملون معها بعقد مؤتمرات وإصدار توصيات وإنشاء لجان متابعات، تضحك منها وعليها دولة يهود لأنها تعلم أن الحبر الذي كتبت به أغلى منها.

هذه هي دولة يهود التي لم تتغير طبيعتها العدوانية.

وهذا هو الغرب الذي لم تتغير طبيعته الاستعمارية.

وهؤلاء هم الحكام والسلطة الذين لم تتغير تبعيتهم إلى الدول الغربية.

فما هو واجب المسلمين تجاه هذا الواقع الذي لم يتغير؟

- **هل هو الصلح مع يهود؟**

إن اليهود اليوم لا يختلفون بشيء عن اليهود الذين حدثنا عنهم القرآن الكريم، ولن يختلفوا ما داموا يهوداً. صفاتهم صفات غدر ولؤم وجبن وحقد وكره ومكر... إنهم قوم غضب الله عليهم ولعنهم وجعلهم شراً مكاناً وأضل عن سواء السبيل إنهم أشر الخلق لم يتحملهم أي مجتمع أو أي شعب من الشعوب على مدار التاريخ، لذلك عملت في رقابهم السيوف، وشتتوا لسبب من نفسياتهم اللئيمة وتعاليهم ونشرهم الفساد، وحبكهم المؤامرات،

إنهم يهود أينما حلوا، وهم الذين قال قائلهم (إن يهود روسيا أو فرنسا أو إنكلترا ليسوا روساً أو فرنسيين أو إنجليز بل هم يهود فحسب)... إنهم أشد الناس عداوة للذين آمنوا وهذا قول قائلهم (يا أبناء إسرائيل اعلموا أننا لم نف محمداً العقوبة التي يستحقها)، وإنهم اليوم كما كانوا عندما قالوا إنهم يتقربون إلى الله بزعمهم إذا قتلوا مسلماً. فهل أمثال هؤلاء يمكن أن يقوم معهم سلام؟ حتى وإن لم يغتصبوا الأرض المباركة، أرض الإسراء والمعراج، فكيف وقد اغتصبوها وفسدوا وأفسدوا، وانتهكوا الحرمات والمقدسات؟ فكيف تمد لهم يد أو يطمئن لهم قلب؟ إن من يفكر بالصلح معهم من المسلمين يكون غاشاً لربه ولنفسه والمسلمين، ومصيره الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الأليم في الآخرة.

- هل هو الاعتماد على الغرب وتحركاته السياسية وإرسال المبعوثين، يغدون ويروحون؟

إنَّ من يظن أن في هذا نفعاً لفلسطين يكون واهماً مخدوعاً، هذا مع افتراض حسن النية في من يظن، فكيف بمن يعتمد على الغرب ويواليه،غادراً بأمته، خائناً لقضيته، يداوي عامداً بالتي كانت هي الداء؟ أليس الغرب نفسه هو الذي زرع دولة يهود في فلسطين، وأمدها، وما يزال، بأسباب الحياة الاصطناعية ليستطيع من خلالها، ومن خلال توابعه من العملاء، أن يحفظ مصالحه ويبقي على استعماره ونفوذه في بلادنا، ويستنزف مقدراتنا؟ فهل كانت توجد دولة يهود أو تستمر لولا الغرب؟ إن السلطة والحكام عندما يلجأون إلى الغرب، ويستقبلون مبعوثيه كوسطاء سياسيين لحل القضية، ويرعون اجتماعاتهم الأمنية، إنما يكونون كالمستجير من الرمضاء بالنار بل هو أدهى وأمر فقد فقدوا الإحساس بالرمضاء والنار فهما عندهم سواء.

- هل هو أن نسير مع السلطة والحكام في مساعيهم الرامية إلى الاعتراف بيهود للوصول إلى سلام مزعوم يحقق مصالح أميركا والاتحاد الأوروبي ويهود؟

إن هؤلاء الحكام والسلطة الذين لا يخجلون من أن يستنكروا مقتل يهودي في عملية استشهادية في الوقت الذي تسفك فيه دماء المسلمين صباح مساء، ومع ذلك يستنكرون قتل يهودي ويغضون الطرف عن شهداء المسلمين فلايحركون جيشاً أو جزءاً من جيش لنصرة فلسطين وأهل فلسطين بل يستنفرون الجيوش لقمع المحتجين على مجازر يهود دون هوادة أو رحمة، إن هؤلاء الحكام والسلطة أمامهم أو وراءهم لا خير فيهم يرتجى، فهم رغم كل ما يصنعه يهود من جرائم يتسابقون على الاعتراف به وتثبيت كيانه: إنهم رغم ما يصيب المسلمين من مآسٍ دامية في فلسطين، وما يجري فيها من أحداث لا أشد ولا آلم، ومع ذلك يقفون موقف المتفرج، ورغم ما يرونه من قضم يهود للقدس بل لفلسطين كلها جزءاً جزءاً، ومع ذلك يعتبرون التفاوض مع يهود نصراً مؤزراً. إن هؤلاء متبر ما هم فيه، شر على فلسطين وأهل فلسطين.

وهكذا فلا يصح أن يكون الموقف هو الصلح مع يهود على ضياع البلاد والعباد، ولا السير في ركاب الغرب والعمالة له والغدر للأمة والخيانة للقضية، وليس هو كذلك التنسيق مع السلطة والحكام في تقزيم فلسطين إلى أجزاء متناثرة هنا وهناك في غزة والضفة، بل هو كما يقول الله سبحانه: ﴿واقتلوهم حيث ثقفتموهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم﴾ . إنَّ يهود أعداء لله ولرسوله والمؤمنين، وفلسطين كلها من نهرها إلى بحرها مروراً بقدسها، أرض إسلامية لا فرق فيها لجزء احتل في ٤٨ أو جزء احتل في ٦٧ بل الواجب إعادتها كاملة إلى ديار الإسلام والقضاء على كيان يهود المسخ في فلسطين.

وبعد كل هذا وذاك:

ألم يَأْنِ لأهل التفاوض أن يدركوا جريمة ما صنعوا وما يصنعون؟

ألم يأن لهم أن يدركوا أن تبعيتهم للغرب وتقربهممن يهود لن يزيدهم إلا ذلاً واحتقاراً عند يهود؟

ألم يأن لهم أن يدركوا أن التنازل ليهود عن معظم فلسطين بل وعن كل فلسطين، لن يجعلهم يكسبون وداً عند يهود فالخانع الذليل لا يحترمه عدو ولا صديق.

ألم يأن لهم أن يدركوا أن فلسطين لن يعيدها مفاوضات ولا مساومات بل هي كما حررها صلاح الدين بسواعد المؤمنين وطهرها من رجس الصليبيين فكذلك سيحررها جند المسلمين، الزاحفون إلى فلسطين، تظلهم راية الإسلام، ويقودهم خليفة المسلمين بضربات تنسي يهود وساوس الشيطان، فهم ﴿لن يضروكم إلا أذى وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون﴾ وعندها يفرح المؤمنون بنصر الله. أما أولئك اللاهثون وراء التفاوض مع يهود فلن يجنوا إلا خزياً فوق خزي في الدنيا وعذاباً فوق عذاب في الآخرة.

إن ما جرى ويجري في فلسطين لعبرة لأهل التفاوض لو كانوا يعقلون، فهل يعقلون؟ ❑

الأزمات الأقتصادية
وا قعها ومعالجاتها
من وجهة نظر الإسلام
(٤)

أما المعالجة الصحيحة لأزمة المديونية في الدول القائمة في بلاد المسلمين اليوم فهي كما يلي:

١. عدم دفع الفوائد المترتبة على الديون لأنها ربا: ﴿وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون﴾ .

٢ . تسديد المديونية دون الفوائد الربوية:

إن الطريقة الصحيحة للتخلص من المديونية هي أن يتحمل مسؤوليتها جميع من شارك في الحكم وكل من كانت له صلاحية الحكم طوال فترة المديونية لأنهم أثروا خلال تلك الفترة فتسدد المديونية من فائض أموالهم عن حاجاتهم الاعتيادية بنسبة فائض أموالهم لبعضهم البعض، فلو كان فائض أموال هذا مليوناً والآخر نصف مليون والثالث ربع مليون... وهكذا فمعنى ذلك يتحملون تسديد المديونية بنسبة ١:٢:٤... .

أما لماذا يتحمل الحكام مسؤولية المديونية فللأسباب التالية:

أ . مسؤولية الحاكم في الإسلام هي رعاية شؤون الرعية في جميع نواحي الحياة ومنها الاقتصادية «الإمام راع وهو مسؤول عن رعيته».

ب . لا يجوز لمن يتولى الحكم أن يمارس أي عمل مالي تجاري وليس له سوى تعويضه أي مخصصاته الشهرية، فإذا أثرى خلال ولايته فيحاسب على ذلك، والإثراء هو واقع جميع الحكام خلال فترة المديونية. وقد كان عمر ﷺ إذا اشتبه في والٍ أو عامل صادر منه أمواله التي تزيد عن رزقه المقدر له أو قاسمه عليها، وقد كان يحصي أموال الولاة والعمال قبل أن يوليهم وبعد توليتهم فإن وجد عندهم مالاً زائداً أو حصلت عنده شبهة في ذلك صادر أموالهم أو قاسمهم ويضع ما يأخذه منهم في بيت المال. ولا يعتبر هذا تعدياً على ملكيتهم الخاصة لأنهم لم يكسبوها بطريق مشروع، فإن الرجل إذا كان حاكماً وأثرى خلال ولايته ثراءً لافتاً للنظر فإن هذا بينة كافية لمصادرة بعض ماله لأنه يكون قد اكتسبه بطريق غير مشروع أي من غير راتبه، أما غير الحكام من الموظفين فلا يصادر شيء من مالهم إلا إذا ثبت ببينة قضائية أنهم قاموا بالاختلاس أو ما هو في حكمه. ويكون ما يؤخذ من الحكام والموظفين على النحو المبين أعلاه ملكاً لبيت المال تسدد المديونية منه.

ج ـ إن أخذ القروض وإغراق الناس في المديونية يلحق ضرراً بالأمة، والرسول ﷺ يقول: «لا ضرر ولا ضرار» والضرر يزال ويتحمل مسؤولية إزالته من تسبب فيه.

٣ . عدم أخذ أية قروض جديدة لأن طريق القروض الخارجية للتمويل أخطر طريق على البلاد وكانت في السابق طريقاً للاستعمار المباشر على البلاد وهي اليوم طريق أساسي لبسط النفوذ والتآمر على البلاد، وعادة لا تعطى القروض إلا بعد إرسال خبراء للإحاطة بأسرار البلاد الاقتصادية ثم تحديد المشاريع التي تنفق عليها القروض، والدول الدائنة تحدد الطريقة التي يحصل بها ارتباك وفقر للدول المدينة بفرض مشاريع معينة وشروط معينة حتى تؤدي القروض إلى الفقر وبسط النفوذ ولا تنتج غنىً، والدليل على ذلك أن مصر مثلاً أخذت آلافاً من الملايين وحالتها الاقتصادية في تأخر. ومن هذا يتبين أن أخذ القروض لا يؤدي إلى تنمية الثروة وإنما إخضاعها للدول

المقرضة.

إن القروض خطرة في جميع الحالات حتى لو صرفت لمشاريع إنتاجية، لأن القرض إما أن يكون قصير الأجل وهو في هذه الحالة يؤدي إلى ضرب العملة المحلية لإيجاد اضطراب فيها لأن السداد لا يقبل بعملة البلاد بل بالقطع الأجنبي، وقد تعجز البلاد عن التسديد بهذه العملات لندرتها لديها فتضطر للحصول عليها بأسعار عالية فتهبط قيمة عملتها في السوق فتلجأ إلى صندوق النقد الدولي فيتحكم حينئذ في اقتصادياتها حسب السياسة التي تراها أميركا لهيمنتها على السوق. وأحياناً تضطر الدولة لأن تعرض سلعاً في الخارج بأسعار رخيصة لتقدر على السداد فتخسر اقتصادياً.

أما إن كانت القروض طويلة الأجل فإنه يكون مقصوداً منها تراكمها لتصبح مبالغ ضخمة يضطرب بسببها الميزان التجاري وتعجز البلاد عن تسديدها نقداً أو ذهباً أو أموالاً منقولة فتضطر لتسديدها أموالاً غير منقولة من عقارات وأراض وربما مصانع.

ولذلك فإن الأخطار المترتبة على القروض متحققة فعلاً يضاف إلى ذلك أنها بالربا ولذلك فهي لا تصح شرعاً بحال من الأحوال. وهنا قد يرد سؤال، هب أننا تخلصنا من المديونية فكيف سننشط اقتصادياً من جديد بدون مال موجود وبدون قروض جديدة؟

إن الإسلام قد حل هذه المشكلة بأمرين:

الأول: رسم سياسات اقتصادية سليمة في الزراعة والتجارة والصناعة وملحقاتها.

الثاني: أوجب إيجاد المشاريع الضرورية على بيت المال حال الوجود والعدم.

أما الأول فنجمله مع قليل من التفصيل على النحو التالي:

أ ـ الزراعة:

١ ـ زيادة الإنتاج في المواد الغذائية.

٢ ـ زيادة الإنتاج في المواد اللازمة للكساء كالقطن والصوف والقنب والحرير.

٣ ـ زيادة الإنتاج في المواد التي لها أسواق خارج البلاد سواء أكانت من المواد الغذائية كالحبوب أم من مواد الكساء كالقطن والحرير أم غيرها كالحمضيات والتمور والفواكه.

ب ـ التجارة:

عدم أخذ ضريبة جمارك من المسلمين والذميين بل يتاجرون بدون رخصة استيراد أو تصدير إلا في حالتين: تمنع التجارة مع الدول المحاربة فعلاً وتمنع استيراد أو تصدير أية سلعة فيها ضرر على الأمة. وأما الدول التي بيننا وبينها معاهدات فحسب شروط المعاهدة، وأما الدول المحاربة حكماً كالسويد مثلاً فهؤلاء يحتاجون إلى رخصة استيراد لدخول مالهم.

ج ـ الصناعة:

١ ـ العمل الجاد لاستغلال الثروات الطبيعية في البلاد وتصنيعها والانتفاع بها داخلياً والتصدير خارجياً.

٢ ـ التركيز على إيجاد صناعة الآلات حتى يمكننا بواسطة الآلات المصنعة عندنا أن نبني مصانعنا الفرعية لأن عدم إيجاد هذه الصناعة يجعل مصانعنا تحت رحمة الدول الصناعية، فإذا تعطلت آلة أو قطعة غيار يتوقف المصنع حتى نستوردها وفي ذلك ما فيه من إهدار للجهد والوقت والسلعة.

وأما الثاني وهو إيجاد المشاريع الضرورية، فإن الإسلام قد أوجد الحل على النحو التالي:

١ ـ أن كل ما كان واجباً على بيت المال من رعاية شؤون للناس وفيه مصلحة لهم فهذا مرهون تنفيذه على

الموجود في بيت المال، فإن وجد أنفق وإن لم يوجد لا ينفق مثل فتح طريق يوجد غيرها أو بناء مدرسة أو مستشفى يوجد غيرها يفي بالحاجة.

٢ .وما كان واجباً على المسلمين مثل فتح طريق لا يوجد غيرها يغني عنها أو بناء مستشفى أو وحدة صحية لا يوجد غيرها أو مدرسة ضرورية وما شاكلها، فإن هذه المشاريع وأمثالها التي يصيب الأمة ضرر من عدم وجودها، تكون واجبة على بيت المال وعلى المسلمين، فإن وجد في بيت المال مال أنفق عليها وإن لم يوجد تفرض بقدرها ضرائب على أغنياء المسلمين وتؤخذ من فضل أموالهم عن حاجاتهم الأساسية والكمالية، أي ما زاد عن عيشهم المعتاد تؤخذ منه وبنسبته بالقدر اللازم للمشروع الواجب، وتكون هذه الأموال قد حصلت بموجب نصوص الكتاب والسنة لأن الإسلام لا يجيز للدولة جباية الضرائب كيف تشاء فإن أخذ أموال الناس بلا دليل حرام وإثمه كبير مثل ضريبة الجمارك على التجار المسلمين وأهل الذمة «لا يدخل الجنة صاحب مكس» أي الذي يجبي ضريبة الجمارك، «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه» كما يقول رسول الله ﷺ.

غير أنه بالنسبة للمشروع الواجب على بيت المال والمسلمين كما ذكرنا فإن فرض الضريبة بقدره إن لم يوجد في بيت المال يكون حلالاً وليس حراماً لأن الشرع يقره فهو فرض على المسلمين، وجمع المال منهم لأداء هذا الفرض بالنيابة عنهم واجب لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وهذا ينطبق على المشاريع العمرانية كما ذكرنا سابقاً وكذلك المشاريع الإنتاجية المماثلة الواجبة على الأمة مثل مصانع الآلات فهي ضرورية للأمة ويترتب على عدم وجودها ضرر لأنه يجعل المسلمين يعتمدون على الدول الكافرة في الصناعة والتسليح وهذا ضرر «لا ضرر ولا ضرار»والضرر يُزال، فيصبح إيجاد صناعة الآلات فرض على المسلمين، فيجب على الدولة أن توجد هذه المصانع سواء وجد في بيت المال مال أو لا.

ومن الجدير ذكره أن الضرائب التي تفرض على أغنياء المسلمين لإنشاء المشاريع الواجبة على بيت المال والأمة، يجب أن لا تزيد عن تكاليف المشروع الفعلية وتجمع بقدره تماماً، فإن كان شراء بثمن عاجل جمعت كامل الثمن، أما إن كان شراء بثمن آجل جمعت بقدر الأقساط المستحقة في أوقاتها كما يتم بالنسبة للتسهيلات الائتمانية أي استيراد الآلات والأدوات اللازمة للمشاريع بثمن مؤجل، فالإسلام يقر جواز أن يكون للسلعة سعران ثمن معجل إذا دفع حالاً وثمن مؤجل إذا دفع آجلاً، أي أخذ ديناً لأجل لأن هذا يدخل في باب المساومة، والمساومة على ثمن البيع جائزة فيساوم المشتري على أي السعرين، فإن الرسول ﷺ ساوم كما روى أنس ﷺ وقد قال علي ﷺ "من ساوم بثمنين أحدهما عاجل والآخر نظرة فليسم أحدهما قبل الصفقة" ولكن حتى يصح ذلك يجب أن يحدد أي لسعرين ابتداء ويتم البيع بموجبه ولكن لا يصح أن تُشترى الآلات بثمنها حالاً ويكتب الدين على المشتري بالثمن وفائدته كما هو جار الآن، فإن هذا ربا وليس بيعاً آجلاً بالتقسيط.

وهنا لا بد من وقفة لنوضح موضوع فرض الضرائب بشيء من التفصيل:

إن أموال الناس في الإسلام مصانة حتى أن رسول الله ﷺ جعل من قتل دون ماله أي دفاعاً عن ماله جعله شهيداً للدلالة على عظم أجره في الدفاع عن ماله، وأنه لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه، ولذلك لا يصح لأحد سواء كان حاكماً أو محكوماً أن يعتدي على مال أحد ما دام تملكه بسبب من أسباب التملك الشرعي.

ولهذا لا يجوز للدولة أن تفرض ضرائب على أموال الناس كما تشاء، ففرض ضريبة على الدخل حرام، وفرض ضريبة جمارك على التجار المسلمين وأهل الذمة الذين يعيشون مع المسلمين كذلك حرام، وفرض رسوم على رعاية شؤون الناس حرام مثل فرض رسوم حراسة على المحلات التجارية أو ما شاكلها، كل ذلك حرام لا يصح بحال لأن أسباب التملك الشرعي تعطي المالك بموجبها حق الانتفاع بماله وحق صيانته من عبث العابثين

والفاسدين المعتدين، ولا يملك سلب إذن الشارع في الملكية إلا الشارع نفسه، ولذلك فلا تؤخذ الأموال من الناس (كضريبة) إلا بنص شرعي وهذا النص موجود في حالة واحدة هي وقوعه ضمن القاعدة الشرعية المشهورة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. فإذا ثبت أن مشروعاً ما واجب على المسلمين وأن ما في بيت المال لا يكفي لإتمام هذا الواجب، ففي هذه الحالة تقوم الدولة نيابة عن الأمة بتنفيذ هذا الواجب من أموالهم فتفرض ضريبة مقدرة بما يكفي لذلك المشروع فقط، وتكون الضريبة مفروضة على أغنياء المسلمين لأن الإسلام قد بين بالنصوص الصحيحة أن النفقة الواجبة تؤخذ عن ظهر غنى، فتكون الضرائب كذلك فتؤخذ عن ظهر غنى والغني في الإسلام هو ما كان ماله يزيد عن عيشه المعتاد.

ولذلك فإن فرض الضريبة في الإسلام يحتاج إلى تحقق شرطين حتى يجوز فرضها لتنفيذ المشاريع وبالقدر اللازم فقط:

١ ـ أن يكون المشروع واجباً على بيت المال أي الدولة وعلى المسلمين كذلك، ويكون وجوبه ثابتاً بنص شرعي، كطريق ضروري لا يوجد غيره أو مستشفى لا يوجد غيره في منطقة ما أو مصانع الآلات الثقيلة أو ما شابهها مما يلحق بالأمة ضرر في عدم وجوده لحديث الرسول ﷺ «لا ضرر ولا ضرار».

٢ ـ لا يكون في بيت المال أي خزينة الدولة ما يكفي لذلك، فإذا لم يتحقق الشرطان لا يجوز أن تفرض الضريبة، فإن كان المشروع واجباً على الدولة فقط من باب رعاية الشؤون كإنشاء طريق يوجد غيرها كافياً، أو إنشاء مستشفى ثانٍ يوجد غيره كافياً ففي هذه الحالة ينفق عليه من بيت المال إن وجد. كذلك إن كان المشروع واجباً على المسلمين ولكن يوجد في بيت المال ما يكفي فينفق عليه منه ولا تفرض ضريبة.

وبالكيفية المذكورة سابقاً تكون المديونية قد وجدت حلاً شافياً لها وكذلك تنشيط الاقتصاد وتنفيذ المشاريع العمرانية والإنتاجية الواجبة على الأمة بدون قروض أو مديونية ❑

[يتبع]

من ثمار الحضارة الغربية

نشرت صحيفة (الوطن) الكويتية بتاريخ ٢٠٠١/٠٧/٢٤م المقال التالي:

لحـوم بشــرية

حسب رغبة الزبون... مطهوة أو مجمدة !

نيويورك . أ.ش.أ: دشنت شركة أميركية تتاجر في لحوم البشر أغرب موقع لها على شبكة الإنترنت لترويج تجارتها بعد أن زاد حجم الإقبال عليها بدرجة كبيرة من الطبقات العليا ونجوم السينما في هوليوود الذين يقبلون على تناول هذه النوعية باهظة الثمن من اللحوم.

ووضعت الشركة التي تدعى «مان بيف إنترناشيونال ميتش» قائمة بأسعار منتجاتها من اللحوم البشرية التي يتم تجهيزها بناءً على رغبة الزبون من خلال رسالة إلى الموقع عبر البريد الإلكتروني يحدد فيها العميل طريقة الدفع بكروت الائتمان كما يحدد طريقة استلام الشحنة سواء مجمدة أو مطهوة بالطريقة التي تناسبه.

وقال جوزيف كريستوفرسون رئيس شركة مانبيف إنترناشيونال إن الشركة تأسست عام ١٩٨٢ في حي بنجهامتون في نيويورك وكانت تعتمد على مجموعة محدودة ومنتقاة للغاية من الزبائن والعملاء ولكنها اضطرت للتوسع باستخدام الإنترنت لتلبية الطلب المتزايد على منتجاتها التي يتم توريدها لأكثر من ١٥ دولة من دول العالم.

وأضاف كريستوفرسون في رسالة موجهة لزوار الموقع إن شركته تراعي الأمور القانونية والبيئية في الولايات الأميركية حيث تتوافق مع القانون الأميركي بنسبة مائة بالمائة نظراً لقيامها بشراء الجثث من أصحابها برضاهم ودون ضغوط مقابل مبالغ مالية كبيرة كما أنها تعتمد على فريق رفيع المستوى من الأطباء لفحص الجثث وتحليلها قبل استخدام لحومها.

وأشار إلى أن الشركة تستعين بفريق من الأطباء على أعلى المستويات حيث يتم تحليل الحامض النووي «دي ان ايه» لكل جثة لمعرفة المواصفات الطبية تجنباً للأمراض حيث إن الشركة لا تقبل جثثاً لمن تزيد أعمارهم عن أربعين عاماً ❑

البطالة نتيجة حتمية للنظام الرأسمالي

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

خلق الله الإنسان وبين له سر وجوده في هذا الكون حيث يقول تعالى في كتابه العزيز: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾ وبعث له رسلاً ليبينوا له كيف تكون عبادة الخالق المدبر وختم سبحانه الرسالات على يد سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم فكانت الرسالة الجامعة لكل جوانب الحياة إن هو أخذها سعد في الدنيا والآخرة.

==========

لكن هناك من الناس من أبى إلا أن يكفر بربه ويتعالى عن طاعته ويشرع لنفسه نظاماً يعيش به حسب هواه يقول تعالى: ﴿أرأيت من اتخذ إلهه هواه أفأنت تكون عليه وكيلاً﴾ وآخر أنظمة الكفر وأخطرها على الإنسانية هو النظام الرأسمالي القائم على عقيدة فصل الدين عن الحياة والذي انفرد حالياً بقيادة العالم. فأصبحت الإنسانية تعيش في شر مستطير وقلق وخوف على لقمة العيش بعد أن أصبح مقياسها الأساسي في الحياة هو الربح المادي في كل الأحوال مهما كلف ذلك من شقاء وتعاسة للإنسانية. واستطاع النظام الرأسمالي اقتحام بلاد المسلمين بقوة النار والحديد وعمالة المضبوعين والخائنين من أبناء المسلمين، فأصبحت الأمة الإسلامية كباقي العالم تحكم بالكفر وتسير حياتها حسب قوانينه وأنظمته في كل جوانب حياتها وإن بقيت العقيدة عندها. وسبب ذلك يرجع إلى عدم فهم غالبية المسلمين أن الإسلام عقيدة انبثق عنها نظام يحوي تنظيماً لكل جوانب الحياة ولا يمكن فصله عنها في أي حال من الأحوال. إن هذا الفصل يظهر جليا في الجانب الاقتصادي، فلا يوجد بلد إسلامي واحد يسير اقتصاده حسب أحكام الإسلام. ومن مصائب النظام الرأسمالي على الإنسانية مصيبة البطالة التي عمت العالم كله وأدت إلى شقاء مئات الملايين من البشر القادرين على الكسب والعمل، وجعلتهم عالة على المجتمعات التي يعيشون فيها، وفشلت كل المحاولات والحلول الوهمية للقضاء على هذا الداء المعضل وإن كثرت النظريات والاقتراحات، بل أصبح كثير من الاقتصاديين والسياسيين الرأسماليين ينادي بقبول نسبة معينة من البطالة كأمر عادي في المجتمع الرأسمالي.

ومن أهم المدارس الاقتصادية الرأسمالية التي اهتمت بمشكلة البطالة وحاولت إيجاد تفسير وحلول لها مدرسة كينز (Keynz) ١٨٨٣ - ١٩٤٦ ومدرسة التقليديون الجدد (new Clasicer).

مدرسة كينز:

يرى أصحاب هذه النظرية بأن الطلب المنتظر لسلعة شركة ما هو الذي يحدد طلبها للأيدي العاملة، فكلما ازداد الطلب ازداد الإنتاج وكلما ازداد الإنتاج ازداد تشغيل العمال فيؤدي ذلك بدوره إلى انخفاض مستوى البطالة. إذا فالطلب على السلع أي الاستهلاك هو المؤثر المباشر على مستوى البطالة.

مدرسة نيوكلاسكر:

يرى أصحاب هذه النظرية أن السبب الرئيسي للبطالة هو عدم وجود منافسة حرة وتامة في السوق فتحرير

الأجور من كل القيود والقوانين يجعلها تتحرك إلى الأعلى والأسفل حسب العرض والطلب، فتجد الشركة عمالاً يرضون بأجور تضمن لهم لقمة العيش وتضمن للشركة ربحاً يضمن لها البقاء في السوق. إذاً فموضوع الأجور هو المؤثر المباشر على مستوى البطالة.

وهناك أسباب أجمع عليها جميع الاقتصاديين الرأسماليين تؤدي حسب زعمهم للبطالة منها:

- التطور التكنولوجي.
- ضعف النمو الاقتصادي.
- ازدياد عدد السكان وخصوصاً في البلدان المتخلفة.

أما الحلول التي يقترحونها لعلاج مشكلة البطالة فإن:

مدرسة "كينز" تدعو للرفع في الطلب على السلع والخدمات وذلك برفع أجور العمال واستثمار الدولة "وإن اضطرت للاقتراض" في مشاريع كبيرة لامتصاص الأيدي العاملة المتوفرة في السوق. فبرفع الأجور للعمال يرتفع استهلاكهم فيؤدي إلى ارتفاع الإنتاج فتضطر الشركات لتشغيل العمال لمسايرة هذا الطلب،وكذلك بالنسبة للمشاريع الكبيرة للدولة فالطلب يرفع الإنتاج والإنتاج يقلص مستوى البطالة.

أما مدرسة "نيوكلاسكر" فترى الحل في حرية ومنافسة تامة في السوق والحد من دور النقابات والدولة في التدخل في سياسة الأجور مما يجعل السوق يحدد أوتوماتيكيا أجر العمل فيجد كل عامل عملا حسب الأجر الذي يقبل به.

وأما سبب فشل كلتا المدرستين في القضاء على البطالة فيعود لأمور شتى:

أولاً فشل مدرسة "كينز":

- إن اقتراض الدولة للأموال من أجل استثمارها في مشاريع كبيرة يرفع من ثمن السلع التي تحتاجها هذه الاستثمارات فيرفع التكلفة على المستثمرين الصغار والمستهلكين لهذه السلع فتضطر الشركات الصغيرة لتسريح العمال فيتم تعويض العاطلين الذين امتصتهم مشاريع الدولة بعاطلين سرحتهم الشركات الصغيرة.
- كذلك فإن اقتراض الأموال يزيد من الطلب على المال في الأسواق المالية فتزداد الفائدة على هذه الأموال مما يجعل المال غاليا على الشركات والخواص فيحجم الخواص عن الاستهلاك والشركات عن الاستثمار لارتفاع تكاليف هذه الاستثمارات ويسعون إلى توظيف هذه الأموال في سوق المال لأنها تعود بفائدة أكبر.
- عند قلة الطلب تكون عند الشركات سلع كثيرة مخزنة، وعندما يرتفع الطلب على السلع باستثمارات الدولة مثلاً ، فإن هذه الشركات تبيع السلع المخزنةأولاً قبل أن تزيد الإنتاج أي قبل تشغيل عمال جدد.
- تستطيع الشركة أن تزيد من الإنتاج دون تشغيل عمال جدد وذلك بالزيادة من سرعة العمل والضغط على العمال والزيادة من "الورديات".

● الأخطر من ذلك مشكلة التضخم فإن الشركات بارتفاع الطلب على السلع والخدمات لا ترفع من مستوى الإنتاج وإنما من ثمن السلع، فتغلى السلع على المستهلكين.

● أما رفع أجور العمال فإن الشركات الكبيرة تنقل وحدات الإنتاج إلى مناطق أخرى في العالم المتخلف حيث الأجور زهيدة جداً، فتستفحل البطالة في البلدان ذات الأجور العالية.

ثانياً فشل مدرسة "نيوكلاسكر".

● إن تحرير الأسواق من كل القيود ومن تدخل النقابات والدولة في سياسة الأجور يجعل العمال تحت رحمة أصحاب رؤوس الأموال والشركات لأنهم هم الأقوى في هذه المعادلة،فيفرضون أجوراً تضمن لهم أكبر ربح ممكن وفي حالة وجود عاطلين بالملايين فإنهم دائما يجدون من يقبل بأي أجر من أجل سد الرمق.

● إن هذه السياسة تؤدي على المستوى البعيد إلى انخفاض الاستهلاك وبالتالي إلى انخفاض الإنتاج فتزيد أزمة البطالة.

● إن العامل الذي يشعر بأنه مستغل من طرف صاحب العمل لا يخلص في عمله فتقل جودة السلع وتقل المبيعات فترتفع تكاليف الإنتاج وربما أدى ذلك إلى إفلاس الشركة.

● إنالأجير الذي لا يضمن أجراً جيداً لا يستطيع أن يقوم بمشاريع على المستوى الطويل كشراء بيت أو سيارة فلا يوجد قانون يحميه من البطالة في أي وقت فالدولة والنقابات لا دور لها في سياسة الأجور.

● وأما القول بأن التطور التكنولوجي والعلمي من أسباب البطالة فباطل من وجوه:

أ ـ إن نسبة البطالة في الدول المتخلفة التي لا تملك العلم والتكنولوجيا أكبر من نسبة البطالة في الدول التي تملك هذه التكنولوجيا.

ب ـ إن التطور التكنولوجي والعلمي أمر طبيعي عند الإنسان لما فيه من غرائز وحاجات عضوية، والإنسانية عرفت دائماً تطوراً علمياًوتكنولوجياً ولكنها لم تعرف البطالة.

وأما القول بأن قلة النمو الاقتصادي من أسبابالبطالة فهذا غير صحيح لأن هناك دولا عرفت نمواً اقتصادياً كبيراً في آسيا وأمريكا الجنوبية ومع ذلك تعاني من أزمة بطالة وفقر حادة.

وأما القول بأن ازدياد عدد السكان يؤدي إلى البطالة فهذا الكلام يُردّ لأن ارتفاع عدد السكان، كما هو يؤدي إلى ارتفاع عدد الباحثين عن العمل فكذلك يؤدي إلى ارتفاع عدد المستهلكين للسلع والخدمات.

إن حقيقة أمر البطالة وتفشيها في النظام الرأسمالي لا تعود إلى هذه الأسباب التي ذكرها الاقتصاديون الرأسماليون وإن كل الحلول التي اقترحوها قطعا ستفشل لأنهم جهلوا أو تجاهلوا أن البطالة سببها النظام الرأسمالي عينه، أي أن النظام الاقتصادي الرأسمالي وطريقة تفكير الرأسماليين هي التيتؤدي حتماً إلى البطالة، فالمشكلة ليست في الاستهلاك ولا في الإنتاج ولا في الأجور ولا في عدد السكان ولا في التطور التكنولوجي... أو غيرها من الأسباب الواهية التي يقول بها الرأسماليون ولا عجب في ذلك فإنهم لا يمكنهم

الاعتراف بفشل نظامهم في حل مشاكل الإنسان خصوصا وأنهم لا يملكون البديل.

ولبيان ذلك نقول:

● إن النظام الرأسمالي مبني على نظرية الندرة النسبية للسلع والخدمات وذلك يعني أن الإنسان له حاجات متجددة غير محدودة وأن الموارد الموجودة محدودة وغير متجددة فعلاج المشكلة الاقتصادية التي تواجه المجتمع عندهم إنما يكون بزيادة الإنتاج وكذلك مشكلة البطالة فكل الحلول التي يقترحها الاقتصاديون الرأسماليون على اختلاف مدارسهم متعلقة بالإنتاج ولا يضعون نظرية الندرة النسبية للسلع والخدمات محل تفكيرهم للحكم عليها هل هي صحيحة أم خاطئة؟

فهي عندهم قطعاً فكرة صحيحة مع أن الواقع يبين أنها خاطئة لأن المشكلة ليست في الندرة النسبية للسلع والخدمات وإنما هي في توزيع هذه السلع والخدمات على الأفراد في المجتمع أي أن المشكلة مشكلة توزيع وليست مشكلة ندرة لأن حاجات الإنسان الأساسية هي حاجات معدودة عند جميع الأفراد، والموارد الموجودة في الأرض كافية لإشباع جميع الحاجات الأساسية وكثير من الكماليات للجميع فرداًفرداً في كافة أصقاع الأرض، فالبحث عن حل لمشكلة البطالة في الإنتاج بناء على فكرة الندرة النسبية للسلع والخدمات محكوم عيه بالفشل قطعاً.

إذ إن مشكلة البطالة لها علاقة بالنظام الاقتصادي وليست بالإنتاج الذي هو من علم الاقتصاد أي أن الاقتصاديين الرأسماليين خلطوا بين النظام الاقتصادي الذي هو سياسة الدولة في تسيير الاقتصاد وعلم الاقتصاد الذي يبحث في تطوير وسائل الإنتاج والاستهلاك ولا علاقة له بالنظام الاقتصادي.

● من الأسباب الرئيسية لمعضلة البطالة في العالم الرأسمالي النظام المالي القائم في جميع الدول الرأسمالية والذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الرأسمالي ولهذا فلا عجب أن نرى أعين المراقبين السياسيين والاقتصاديين في العالم أجمع متجهة نحو بورصة نيويورك وصندوق النقد الفدرالي الأميركي. هذا النظام المالي يحمل في طياته ما يمكن اعتباره جرثومة الاقتصاد العالمي ألا وهو نظام الفائدة أو الربا وإن العاطلين عن العمل يحتاجون إلى سد حاجاتهم الأساسية والدولة تحتاج إلى المال لتسيير شؤون البلاد والشركات تحتاج للمال للاستثمار والإنتاج، والمال موجود في السوق ولكنه لا يصل إلى من يحتاجه إلا إذا دفع مقابل ذلك وهذا المقابل هو الفائدة، فالشركات والدولة تقوم باقتراض المال من المؤسسات المالية التي هي ملك لأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة بفائدة كتعويض حسب زعمهم لهذه البنوك على قبولها الإحجام عن التصرف بهذه الأموال وبالتالي الاستهلاك لمدة محدودة. وهذا الزعم خطأ لأن أصحاب هذه الأموال لم يحجموا عن الاستهلاك وإنما هذه الأموال تزيد عن ما يستهلكونه فهم قد استهلكوا وبقي عندهم زائد عن حاجاتهم. يقوم البنك المركزي بطبع الأوراق النقدية والنقود المعدنية ولا تصبح نقوداً يتعامل بها الناس إلا عند قبولهم لها لثقتهم بالجهة التي أصدرتها. والبنك المركزي يقوم بإقراض الناس هذه النقود ويأخذ عليها فائدة تفوق تكاليف الطبع والتوزيع. وهذه النقود لا توجد لها تغطية مقابلة لها من الذهب والفضة وإنما هي عبارة عن أوراق موثوق بها فرضتها الدولة كنقود. وعندما يفوق المال المتوفر لدى شخص حاجاته

الأساسية فإنه إما أن يصرفه في الكماليات أو يكنزه في البيت أو يفعل ما يفعله البنك المركزي حيث يقرض بنفسه لمن يحتاج مقابل فائدة،فيضعه غالباً في البنك مقابل فائدة، ويقوم البنك بدوره بإقراض المال للخواص والشركات مقابل فائدة أعلى. وهذه النسبة العالية من الفائدة لها علاقة مباشرة بما يسمى الفائدة المركبة وذلك أن الربا نفسه يضاف إلى رأس المال ويدفع عليه الربا، أي ربا على الربا وهذا الأمر لا يوجد إلا في المال، والربا على الربا هذا لا يسمح به إلا للبنوك والمؤسسات المالية،ولنبين ذلك نعطي مثلاً "١٠.٠٠٠ بـِ ٣% ربا تصبح بعد ٥٠ سنة ٤٣.٨٣٩، و بـِ ٤% ربا ٧١.٠٦٦، و بـِ ١١% ١.٨٤٥.٤٦٤، و بـِ ١٢% ٢.٨٥٠.٠١٩". إن النمو الطبيعي لأي شئ له حدود إلا أن هذا الحد الطبيعي لكل شئ في الحياة ينعدم في النظام المالي الرأسمالي، فأصحاب رؤوس الأموال يزدادون غنى فيقرضون أموالا أكثر، فيزداد غناهم أكثر، وكلما أقرضوامالاً عاد عليهم أكثر وهذا المال يأتيطبعاً من الذين اقترضوه للحاجة من الخواص والشركات والدولة. والدولة تزيد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة لدفع الفوائد والشركات تزيد من ثمن السلع لدفع هذه الفوائد فيتحول المال من الفقراء إلى الأغنياء فيزداد الأغنياء غنىً والفقراء فقراً، هذه الظاهرة تلاحظ كذلك بين الدول فتزداد الدول الغنية غنىً والفقيرة فقراً.

ويزدادالأمر تعقيداً بأن البنوك الخاصة توجدمالاً جديداً في السوق فالبنوك الخاصة تضع عند البنك المركزي نسبة من المال مخصصة لدفع أموال زبائنها في حالة مطالبتهم بذلك. إلا أنها تعلم أنه شبه مستحيل أن يسحب كل الزبائن كل أموالهم دفعة واحدة ولذلك فإنها تقوم بإقراض جزء من هذا المال الذيهو أصلاً ليس ملكاً لها بفائدة، طبعا هذا المال هو عبارة عن رقم في حساب، عادة لا يسحبه المقترض دفعة واحدة وحتى إن فعل فإنه إما أن يعود لها ـ البنوك ـ عن طريق زبون آخر أو أن يعود إلى بنك آخر تقترضه منه في حالة الاضطرار. فيؤدي ذلك إلى معضلة أخرى وهي التضخم أي إلى إنتاج المال بكثرة في السوق فتنخفض قوته الشرائية الأمرالذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار، فتغلى المعيشة على المستهلك وتغلى السلع على الشركات، فتحجم الشركات عن الاستثمار وخلق فرص جديدة للعمل. إلا أن هذه الدائرة الجهنمية لها حدود عند المستهلكين فتقوم الدول الغنية باستغلال مستهلكي الدول المتخلفة بتقديم قروض بفوائد، وفتح أسواق هذه الدول لمنتجاتها، لأنها مضطرة لنمو اقتصادي دائمي لدفع فوائد القروض في بلادها، أي أن النمو الاقتصادي يخدم أولاً أصحاب رؤوس الأموال الذين يزدادون غنىً يوما بعد يوم دون أي مجهود يذكر. هذا كله يؤدي إلى أن يصبح المال دولة بين الأغنياء أي يذهب لمن ليس في حاجة إليه ويدفعه من هم محتاجون إليه فيقع كساد في الاقتصاد يؤدي بنفسه إلى البطالة. ومما يزيد الطين بلة أن الكثير من هذا المال يستخدم للمضاربة في أسواق المال (البورصة) بأسهم الشركات، هذه المضاربة تدر أرباحاً طائلة على هؤلاء الأغنياء فتصبح المضاربة أنفع من الاستثمار في الإنتاج، وهؤلاء المضاربون لا يشترون إلا أسهم الشركات التي تدر أرباحاً طائلة، فتضطر الشركات لتسريح العمال المستخدمين للرفع من أرباحها وهكذا عند تتبع أخبار البورصة، فإن المراقب يلاحظ ارتفاع سعر أسهم شركة معينة لأنها سرحت بضع آلاف من مستخدميها، وبالتالي ترتفع البطالة.

إن النظام الرأسمالي هو السبب الرئيسي والمباشر للبطالة وبالتالي الفقر في الدول التي تحكم بالرأسمالية.
إن البطالة مشكلة نظام وليست مشكلة إنتاج.
وهنا نتساءل أين الحل؟ والجواب واضح وهو إن الحل يكمن في تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي.
تختلف نظرة الإسلام إلى الاقتصاد عن النظرة الرأسمالية، ففي حين ينظر الرأسماليون إلى المشكلة الاقتصادية بوصفها تكمن في الندرة النسبية لمادة الثروة ـ مجوع المال والجهد ـ فإن الإسلام تختلف نظرته إلى مادة الثروة عن نظرته إلى الانتفاع بها. فحين حث الإسلام على إنتاج مادة الثروة ورغب فيها بالكسب بشكل عام، لم يتدخل ببيان كيفية زيادة الثروة والإنتاج ومقدار ما ينتجبينما تدخل في الانتفاع بالثروة تدخلاً مباشراً، فحرم الانتفاع ببعض الأموال كالخمر ولحم الخنزير، كما حرم الانتفاع من بعض جهود الإنسان كالرقص والبغاء وأما من حيث كيفية حيازتها فقد شرع أحكاماً متعددة لحيازة الثروة، كأحكام الصيد والإرث والإجارة وغيرها.
فالمشكلة الاقتصادية في الإسلام تكمن في حيازة الثروة وتوزيعها بين الناس.
والسياسة الاقتصادية الإسلامية تهدف إلى ضمان تحقيق الإشباع لجميع الحاجات الأساسية لكل فرد إشباعاً كلياً. وتمكينه من إشباع الحاجات الكمالية بقدر المستطاع. فهي تحل مشكلة كل فرد بعينه لا مجموع الأفراد الذين يعيشون في البلاد، فالإسلام يشرع أحكاماً اقتصادية للفرد أي يعالج مشكلة تمكين الناس من الانتفاع بالثروة فيبني اقتصاده على قواعد:

- الملكية.
- التصرف في الملكية.
- وتوزيع الثروة بين الناس.

بهذه النظرة الإسلامية للمشكلة الاقتصادية يستطيع الإسلام القضاء على مشكلة البطالة في العالم بالقضاء على أسبابها.
لقد بينا في ما سبق أن المشكلة تكمن في النظام الاقتصادي الرأسمالي عامة وفي النظام الرأسمالي المالي خاصة ويمكن تلخيصها في:

- الربا (الفائدة) والبنوك.
- التضخم.
- كنز المال.
- أسواق المال (البورصة) وشركات المساهمة الرأسمالية.

لقد سد الإسلام منافذ الشر هذه فقد حرم الله الربا حرمة تامة مهما كانت نسبته سواء أكانت كثيرة أم قليلة قال تعالى في سورة البقرة...: ﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾ .

ويقول تعالى في سورة البقرة: ﴿يا أيها الذين ءامنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين ۞ فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون﴾ .

ولقد بينا كيف أن الربا أكل لأموال الناس بالباطل من طرف أصحاب رؤوس الأموال حيث إنه استغلال لجهودهم وجزاء من غير بذل جهد. هذا التحريم يؤدي إلى الاستغناء عن البنوك الربوية الموجودة في العالم لأن وظيفتها كمؤسسة مالية تقرض الناس بفائدة قد انتهت فلم يعد هناك سبب لوجودها.

ويبقى وحده بيت المال أو الأغنياء يقرضون الناس بغير فائدة. وهنا قد يطرح السؤال لماذا سيقرض الأغنياء الناس أموالاً إذا لم يحصلوا من وراء ذلك على منفعة؟ والجواب على ذلك أن المسلمين مقياسهم في الأعمال ليس المنفعة وإنما يسيرون أعمالهم حسب أوامر الله ونواهيه. ثم إن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يقول: "ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين إلا كان كصدقة مرة".

ثم إن الإسلام حرم كنز الذهب والفضة أي النقود يقول تعالى: ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم﴾ ، فهذا وعيد من الله بالعذاب الأليم لمن يكنزون الذهب والفضة وهو دليل على أن الله تعالى طلب ترك الكنزطلباً جازماً فأصبح الكنز حراماً.

فتحريم الربا وتحريم كنز النقود وفرض زكاةالمال تحل مشكلة تداول الأموال بين الناس في المجتمع حلاً صحيحاً وذلك أنه لم يعد أمام الأغنياء سوى إقراض الناس المال بدون فائدة أو التصدق بها أو استثمارها في مشاريع اقتصادية متنوعة تعود بالنفع على الجميع فيحدث بذلك خلق فرص عمل جديدة وهائلة للعمل، وإلا فإن الزكاة ستأكل هذه الأموال. وأما الربا وكنز المال فإنه يجلب غضب الله تعالى ومن الممكن تصور أساليب ووسائل كثيرة تمكن الدولة الإسلامية من منع مثل هذه التصرفات في البلاد.

أما التضخم فإن الحل الوحيد والناجع للقضاء عليه هو اتخاذ قاعدة الذهب والفضة كأساس للنظام النقدي في الدولة وهذا هو النظام الذي أقره الإسلام للدولة الإسلامية وذلك أنه من الأسباب الرئيسية للتضخم أن البنوك المركزية والحكومات تصدر ورق نقد بكميات هائلة حتى تمكن السوق من الحصول على المال اللازم للحركة الاقتصادية في البلاد خصوصا عند ظهور مؤشرات كساد اقتصادي فيؤدي ذلك حتما إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وبالتالي للتضخم، في حين أنه عند الالتزام بقاعدة الذهب والفضة فإن الدولة تعجز عن ذلك خوفاً من تزايد الطلب على الذهب والفضة.

وأما البورصة المالية التي هي سوق لأسهم شركات المساهمة الرأسمالية فإن عقودها حرام لأنها تخالف عقود الشركات في الإسلام لأنه من شروط صحة عقد الشركة في الإسلام هو وجود بدن من الشركاء يقوم بأعباء مباشرة أعمال الشركة وهذا غير وارد في عقد شركات المساهمة التي هي شراكة أموال فقط.

بعد أن تبين ما وقعت فيه البشرية من ضنك في العيش وظلمة في الدنيا بسبب نظام الطاغوت هذا (الرأسمالية) المطبق في الأرض وبعد أن أدركنا سر وجودنا في الأرض وبعد أن أنعم الله علينا بالفهم الصحيح للإسلام وامتلاك البلسم الشافي لكل أمراض البشرية لا يسعنا إلا العمل الدؤوب لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي تطبق الإسلامكاملاً من اقتصاد وحكم

واجتماع لنيل رضوان الله سبحانه وتعالى بإخراج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة.

قال تعالى: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون﴾ التوبة ❑

أ. ر ـ المغرب

مع القرآن الكريم: (إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم)

وجه الإعجاز الوحيد للقرآن الكريم

الذي تحدى به الإنسَ والجنَّ

يكمن في نظمه

العجز هو عدم القدرة وعَجَزَ عن الأمر إذا قصر عنه.والمعجزة هي الآية التي يُتحدّى بها ويقصر المتحدّى عنها ولا يقدر على الإتيان بمثلها. وتطلق المعجزة على كل آية على النبوة سواء أكانت مؤنثاً كالعصا أو مذكراً كالقرآن. ووجه الإعجاز هو الأمر الكامن في المعجزة التي من أجله لا يقدر المتحدى على الإتيان بمثلها ويقصر عنه. فإذا قصر المتحدى عن الإتيان بمثلها على الوجه الكامن فيها فقد عجز، وإن أتى المتحدى أو غيره بمثلها على وجهها المعجز فقد بطل إعجازها، وبطلت صلاحيتها للتحدي. وقد يكون للمعجزة أكثر من خاصية ويكون وجه الإعجاز في واحدة من هذه الخواص. فعصا موسى عليه السلام كانت تنقلب حية وكانت تسعى وكانت تخيف، إلا أن عصي السحرة كان يخيل للناس أنها حيات وأنها تسعى واسترهبتهم، مما جعل موسى عليه السلام يوجس خيفة، فأمر بإلقائها وهنا كانت المفاجأة حيث ظهرت الخاصية التي تميزت بها عصاه، وظهر وجه الإعجاز وهو أنها تلقف ما يأفكون، وعند ذلك ألقي السحرة ساجدين. وكذلك القرآن الكريم فإنه باللغة العربية وبحروف عربية ومع ذلك تحدى العرب وعجزوا عن الإتيان بمثله فهو معجزة الرسول محمد ﷺ من هذا الوجه، ولا يشاركه في هذا الوجه من الإعجاز أي كلام آخر. والإعجاز حتى يكون في أمر من الأمور يجب أن لا يشاركه فيه أمر آخر.

وقد ظهرت في الآونة الأخيرة كتابات حول وجود وجوه أخرى من الإعجاز في القرآن الكريم، علماً بأنّ هذه الوجوه لم يتحدَّ القرآنبها، ولم يستقل بها عن غيره بل هي موجودة في السنّة كذلك.

فقد قالوا إن من وجوه إعجازه أن فيه ذكراً أو إشارات لحقائق علمية لم تكتشف إلا في العصر الحديث كقوله تعالى: ﴿وأنزلنا الحديد﴾، وقوله: ﴿والأرض بعد ذلك دحاها﴾، وقوله: ﴿وخلق منها زوجها﴾، وقوله: ﴿وجعلنا من الماء كل شيئ حي﴾، وقوله: ، وقوله: ﴿والجبال أوتادا﴾، وقوله: ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ۞ ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغةعظاماً كسونا العظام لحماً ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين﴾ وأشباه هذه الآيات، في حين أن القرآن لم يتميز بذكر هذه الأمور التي قالوا إنها إعجاز علمي، بل شاركته في ذلك السنة، ففي حديث أبي هريرة المتفق عليه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما بين النفختين أربعون قال أربعون يوماً قال أبيت، قال أربعون شهراً؟ قال أبيت، قال أربعون سنة؟ قال أبيت، قال ثم ينزل الله من السماء ماء فينبتون كما ينبت البقل، قال وليس من الإنسان شيء إلا يبلى إلا

عظاً واحداً وهو عَجْبُ الذَّنَب ومنه يركب الخلق يوم القيامة» وقد قالوا إن الخلية الأم موجودة في عجب الذنب، وأن هذه الخلية فريدة من نوعها، وفيها من الخصائص ما يجعل فيها قابلية نشوء كل خلايا الجسم على اختلاف أنواعها منها، وكشف العلم كما قالوا إنها تحوي كل الصفات الوراثية، وهذا يثبت أن السنة تشارك القرآن في هذا الوجه الذي قالوا إنه من وجوه الإعجاز، ولو كان ما قالوه حقاً لوجب أن تكون السنة معجزة كالقرآن في حين أن القرآن هو المعجز المتحدى به وليس السنة.

ومن وجوه الإعجاز التي ذكروها ما فيه من تشريعات، ويكفي للإجابة أن رسول الله ﷺ قال: «قد أوتيت القرآن ومثله معه» ومن اطلع على كتب الفقه سيجد مصداق هذا، فأين الإعجاز؟ وللكافر أن يجادل فيقول أين الإعجاز في قطع يد السارق وأين الإعجاز في الزواج من أربع وأين الإعجاز في إعطاء الذكر مثل حظ الأنثيين؟ والمطلوب أن تقيم الحجة العقلية عليه، فكيف تساوي بين القرآن والسنة في الإعجاز، بل قد يزعم الكافر أن التشريعات الغربية أفضل مما في القرآن من تشريع ويكفي ما فيه من حريات، أين الإعجاز في دفع الجزية وجلد الزاني وتحريم الخنزير؟ وعليه فلو أردنا إقامة الحجة على الكافر ليؤمن بالقرآن بقولنا إن فيه تشريعات معجزة لا يستطيع البشر أن يأتوا بمثلها لاضطرب الأمر واختلط وضاعت الحجة. وما لم يؤمن الكافر أولاً بأن القرآن من عند الله فإنه لن يؤمن بأن التشريعات القرآنية معجزة.

ومما ذكروه من الوجوه إخباره عن المغيبات كقوله تعالى: ﴿ألم ۞ غلبت الروم ۞ في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون ۞ في بضع سنين﴾ ، وفي السنة أضعاف ما في القرآن من أخبار غيبية عن المستقبل كقوله ﷺ: «وليوشكن أن يكون للرجل مثل شطن فرسه من الأرض حيث يرى من بيت المقدس خير له من الدنيا جميعاً»، وقوله: «من أشراط الساعة إذا تطاول رعاء البهم في البنيان»، وقوله: «يأتي على الناس زمان يتباهون بالمساجد»، وقوله: «لتفتحن القسطنطينية»، وقوله: «لا تقوم الساعة حتى يبني الناس بيوتاً يشبهونها بالمراجل» يعني الثياب المخططة، وقوله لأم حرام: «أنت من الأولين» فركبت البحر فصرعت وهلكت، وقوله: «تقتل عمار الفئة الباغية»، وقوله: «يوشك الأمم أن تداعى عليكم» وغيرها، فإذا كان الإخبار عن الغيب وجهاً من وجوه الإعجاز فالسنة معجزة.

وقالوا إن من وجوه إعجاز القرآن إخباره عن قصص الأولين، وليس الأمر محصوراً في القرآن فقد أخبرت السنة كذلك عن قصص الأولين كقصة أصحاب الغار الذي انسد بابه عليهم، وقصة الراهب والغلام وغيرها، بل يشاركه في هذا الوجه ما كتب بلغات مختلفة عن أخبار الماضين، ولن يستطيع الكافر أن يؤمن بصدق القصص القرآني وتمييزه من قصص الكتب الأخرى إلا إذا آمن أولاً بأن القرآن من عند الله. وما دام الأمر كذلك فالقرآن غير معجز من هذا الوجه.

هذه الأوجه ليست دليلاً على الإعجاز قطعاً لمشاركة السنة له فيها، ومشاركة غير السنة، والذي يبدو عند التدقيق أن القائلين بهذا يخلطون بين إعجاز القرآن وكونه ﷺ يوحى إليه ولا ينطق عن الهوى. فالقرآن معجز والسنة غير معجزة، وكلاهما وحي، ويجب التمييز بينهما.

ووجه الإعجاز الوحيد في القرآن الكريم الذي تحدى به الإنس والجن يكمن في نظمه وأسلوبه، أي في كيفية

التعبير لتصوير المعاني، والتعبير يكون بألفاظ وتراكيب، وهذه الألفاظ والتراكيب هي قوالب للمعاني، ولا تنفصل عنها مطلقاً، إلا إذا كانت من المهمل وليس منه في القرآن شيء. وإذا ترجمت بعض معاني القرآن إلى غير العربية فإنها لا تكون معجزة، فالإعجاز يكون في النظم الذي يصور المعاني.

هذا هو الوجه الوحيد للإعجاز، وإدراكه يحتاج إلى معرفة بالعربية وآدابها، وهذا يختلف تماماً عن إقامة الحجة على أن القرآن معجز، فإقامة الحجة يمكن أن تكون بأية لغة لإثبات أن القرآن من الله وليس من عند محمد ولا من عند العرب أو العجم، وأن التحدي بالإعجاز كان وما يزال قائماً، فلن يأتي أحد بمثله أي بمثل نظمه وأسلوبه. فالمطلوب لإقامة الحجة إثبات عجز الناس، لا بيان وجه الإعجاز، والأول يكون بكل لغة والثاني لا يكون إلا بالعربية.

وينبغي لمن يتصدى لجدال الكفار والمنافقين أن يفرق بين إعجاز القرآن وبين تلقي النبي ﷺ للوحي وكونه لا ينطق عن الهوى، ويفرق أيضاً بين إقامة الحجة على أنه معجز وبين بيان وجه الإعجاز فيه. ومن أبى إلا أن يثبت وجود الحقائق العلمية في القرآن فليستعملها في إثبات الوحي لمحمد ﷺ لا في إعجاز القرآن ❑

ع.ع

. أخبار المسلمين في العالم .

. المصالح الأميركية .

حذّر أسلمة الباز الذي رأس وفداً مصرياً إلى الولايات المتحدة لحثها على التدخل لوقف (التدهور المستمر) في الوضع داخل فلسطين، حذّر أميركا من «تعرض مصالحها الاستراتيجية في المنطقة للخطر بسبب ترددها في القيام بدور قيادي وحازم إزاء ما يجري في الشرق الأوسط» وقال لصحيفة نيويورك تايمز: إن شعوراً معادياً للولايات المتحدة يتنامى بسرعة في دول عربية كانت أميركا تتمتع فيها بأفضل تقدير من شعوبها» حسب زعمه. وحذر من أن تقاعس السياسة الأميركية عن اتخاذ موقف حازم ومتوازن سيؤدي إلى دعم نفوذ العناصر المتطرفة بالمنطقة مما يعرض مصالح واشنطن للخطر. ويبدو أنه ذهب إلى واشنطن للنطق بهذه الجوهرة فقط ❑

. الأنظمة عند حسن ظنكم ! .

لا تزال الأنظمة العربية عند حسن ظن الناس بها، فقبل أسابيع تناقلت وسائل الإعلام الناطقة بالعربية نبأ (أحمد البخاري) رجل الاستخبارات المغربية السابق الذي كشف إعدام المخابرات المغربية للمهدي بن بركة وتذويبه بالأسيد واستمرت المداولات بأحاديث البخاري وهو بكامل حريته طليقاً لا أحد يتعرض له، ظن البعض أن النظام المغربي تغير وهو يريد أن يكفّر عن الحقبة الماضية أيام الملك الحسن، وإذا بالأيام تكشف أن النظام كان يفكر بطريقة يُدخل فيها البخاري إلى غياهب السجون، فجاءت التهمة «شيكات دون رصيد» وكانت هذه التهمة الأولى، وبعد أن دخل السجن ظهرت تهم أخرى مثل: إفشاء معلومات ضد الأجهزة والنظام تصل عقوبتها إلى الإعدام. أما في دول عربية أخرى فيتم الانتقام من بعض السياسيين والنواب بتهم الفساد والتهرب من دفع الضرائب وسرقة مال الشعب!! ❑

. دولة يهود تعيد تلميع صورتها .

صورة اليهود اهتزت على نطاق الرأي العام العالمي رغم انحياز الإعلام الأميركي الكامل لدولة يهود، هذا الاهتزاز ألجأها إلى توظيف إحدى أهم شركات العلاقات العامة في نيويورك لإعادة تلميع صورتها لدى الرأي العام الأميركي، وفعلاً قامت هذه الشركة بشن حملة إعلامية غير مسبوقة في كافة وسائل الإعلام ذات النفوذ، واكب ذلك حملة ضغوط مكثفة على مراسلي الصحف ووسائل الإعلام الدولية التي تغطي الأحداث في فلسطين المحتلة ❑

. المفتون في روسيا يشكون .

شكى مجلس المفتين في روسيا من حملة معادية للإسلام في وسائل الإعلام الروسية، ومن مضايقات يتعرض لها المسلمون، وانتقد المجلس النيابة العامة وأجهزة الأمن لحديثها عن «التطرف الإسلامي» وأصدر رئيس المجلس (راضي عين الدين) بياناً أشار فيه إلى أن حقوق المسلمين تنتهك على المستوى المحلي، وأعطى مثالاً على ذلك أن المسلمين في منطقة كولومنا القريبة من موسكو طلبوا قطعة أرض لبناء مسجد فرفض طلبهم وأبلغوا ضرورة مراجعة مطران الكنيسة الأرثوذكسية للحصول على موافقة. وفي مقاطعة خولوغدا بدأت النيابة العامة مدعومة من المحافظة إجراءات لاستصدار قرار قضائي بهدم مسجد شيد حديثاً لكن هيئة التحكيم التي نظرت في الموضوع اعتبرته سياسياً وليس قانونياً. وأعرب مجلس المفتين عن القلق مما نشر عن اجتماع عقدته النيابة العامة الروسية في حضور مسؤولين من وزارتي الأمن والداخلية وهيئات أخرى وجرى فيه الحديث عن محاربة التطرف الإسلامي، وتساءل المفتي راضي عين الدين عن سبب الانتقائية في محاربة التطرف والاقتصار على التنظيمات الإسلامية من دون غيرها ❑

. الجيش التركي يطرد ١٦ ضابطاً .

قامت الحكومة العلمانية التركية بطرد ١٦ ضابطاً من الجيش بتهمة التورط في علاقات مع الجماعات الدينية التي توصف بـ «الرجعية» أو الانفصالية في ختام اجتماع مجلس الشورى العسكري السنوي الذي ترأسه رئيس الوزراء بولاند أجاويد وضم قائد الأركان الفريق أول (حسين كفرك أوغلو) وقيادات الجيش التركي. وأُحيلت بعض قيادات الجيش على التقاعد، وحل الفريق أول بولاند أل كايا محل الفريق إلهان أرديل قائداً للقوات البحرية، والفريق أول جمهور أمباروك الذي كان يشغل منصب سكرتير مجلس الأمن القومي محل الفريق أول أرجن جلاسين في قيادة القوات الجوية ❑

. جزيرة أبو سياف والحكم الذاتي .

أعلنت رئيسة الفلبين أن جزيرة الفلبين (التي يحتجز فيها أبو سياف رهائن) قد اختارت الحكم الذاتي خلال الاستفتاء الأخير، مما يؤهلها للانضمام إلى النطاق الموسع للمنطقة الإسلامية المتمتعة بالحكم الذاتي فيما يسمى منطقة (ميندناناد). غير أن اللجنة الانتخابية المعنية بالاستفتاء قالت إن بلديتين يهيمن عليهما المسيحيون في باسيلان وهما العاصمة إيزابيلا وبلدة لاميتان قد صوتتا برفض الانضمام إلى المنطقة التي تعيش فيها الأغلبية المسلمة ❑

. الشارع العربي في إجازة .

لوحظ في هذا الصيف الحار غياب ما يسمونه «الشارع العربي»، وعزا البعض هذا الغياب لعدة أسباب:

أولاً: بدء إجازة الصيف وما يستتبع ذلك من سفر إلى المنتجعات والمصايف النائية بعيداً عن هموم الأمة وآلامها.

ثانياً: بدء المهرجانات الغنائية السنوية في جرش وقرطاج واللاذقية وغيرها على طول البلاد العربية وعرضها.

ثالثاً: المباريات الرياضية الآسيوية والعربية التي انطلقت مع اشتداد الحملة على أهل فلسطين.

لذلك لا ينبغي للفلسطينيين أن يصرخوا عُلو الصراخ حتى لا يفسدوا على الناس بهجتهم في مهرجانات العز والمجد، التي لا تحصل إلا مرة في السنة، فهل تستكثرون الفرح على الشباب والشابات وتمنعونهم من الرقص والاستمتاع بالعطلة الصيفية؟ وهل ضاقت عيونكم بهذا التعبير العفوي للأجيال الصاعدة نحو الفن؟! ❑

. الكونغرس في جهوزية تامة .

قام عضو الكونغرس (باري فرانك) وزميله (توم لانتس) بجمع تواقيع خمسة وثلاثين من أعضاء الكونغرس الأميركي على خطاب وُجه إلى مبارك لوقف محاكمة ما سمي «قوم لوط» والإفراج عنهم في حملة تضامن مع «المثليين» وصلت أصداؤها إلى الكونغرس، ولوح أعضاء الكونغرس بالمعونة الأميركية السنوية التي تقدمها أميركا إلى مصر. واستهلوا الرسالة بالقول: «بما أننا من المساندين الأقوياء لتقديم المعونة إلى مصر فإننا نحتج على محاكمة المثليين...». ومن الجدير بالذكر أن العشرات من المراسلين والصحفيين العالميين حضروا جلسات محاكمة هذه المجموعة في القاهرة، وفوجئت الأوساط المصرية بمقدار الاهتمام الكبير لدى المجتمعات الغربية بهذه القضية ❑

. حزب جديد في تركيا .

قام الرئيس السابق لبلدية استانبول (رجب طيب أرضوغان) بتأسيس حزب قالت عنه وسائل الإعلام بأنه «يصعب تصنيفه إسلامياً أو يمينياً أو محافظاً أو حتى ليبرالياً». أطلق على هذا الحزب اسم (العدالة والتنمية)، وضم في عضويته ٥٤ نائباً من كل من حزب الفضيلة المحظور وحزبي (الوطن الأم) و«الحركة القومية» ويضم ١٣ امرأة بينهن ٤ محجبات ومغنية معروفة، وقام أعضاء الحزب بعد تكريس انتخاب أرضوغان رئيساً له بزيارة جماعية لضريح مصطفى كمال أتاتورك (عدو الإسلام والمسلمين) ثم ذهبوا بعد ذلك لأداء صلاة الجمعة!! ويقر برنامج الحزب بأن العلمانية هي أساس الديمقراطية ❑

. نداء جنبلاط للدروز .

ما هي خلفية نداء جنبلاط لدروز فلسطين برفض التجنيد في الجيش الإسرائيلي؟ ولماذا التقى بعض زعماء دروز الأراضي المحتلة في عمان؟ تشير وسائل الإعلام إلى أن هناك انقساماً في الرأي بين الدروز داخل فلسطين المحتلة بين مؤيد للتجنيد ومعارض له، دون أن يُحسم هذا الموضوع في أحد الاتجاهين،

ويبدو أن كفة (مشايخ العقل) هي الأقوى وقد عبر عن وجهة نظرهم الشيخ موفق طريف (رئيس المجلس الديني الدرزي) والذي رفض التعقيب الفوري على نداء جنبلاط قائلاً: «لن أعلق ريثما أناقشه مع سائر إخوتي في القيادة الروحية والسياسية... إننا نعيش في هذه البلاد وهذا هو الموجود... إن ثمة مشكلة ليست أقل خطراً تتمثل في تطوع آلاف من العرب المسيحيين والمسلمين في الجيش بينما عدد الدروز الذين يخدمون في الجيش لا يتعدى بضع مئات ثم إن المتعاونين الفلسطينيين من الضفة والقطاع مع إسرائيل يقدر عددهم بخمسين ألفاً» ❑

. الصلف الغربي .

رفض ثلاثة ديبلوماسيين غربيين (أميركي وأسترالي وألماني)مغادرة العاصمة الأفغانية بناءً على طلب حركة طالبان، وأصروا على لقاء المعتقلين المبشرين أو المنصّرين، وقطعت حركة طالبان اتصالاتها معهم، معتبرة أن مهمتهم في كابول انتهت، في الوقت الذي حذر فيه نائب وزير الخارجية الأميركي من ازدياد التوتر في العلاقات بين واشنطن وكابول. هذا الصلف الأميركي والغربي لا يتكرر في أماكن أخرى خارج العالم الإسلامي، مما يدل على أنهم يحتقرون كل ما يمت إلى المسلمين بصلة ولا يحسبون له حساباً ❑

. عملاء اليهود في لبنان .

اعتقلت الأجهزة الرسمية في لبنان حفنة من عملاء (إسرائيل) على رأسهم المدعو توفيق الهندي (مستشار للقوات اللبنانية التابعة لجعجع) والصحفي أنطوان باسيل ورئيس مصلحة الطلاب في القوات (سلمان سماحة) والمحامي إيلي كيروز، وأظهرت التحقيقات أن أنطوان باسيل يحتفظ بمعلومات عن الاتصالات مع اليهود هي غاية في الأهمية والخطورة وهي مسجلة على قرص كمبيوتر ممغنط خاص صودر من منزل باسيل مع جواز سفره الذي يحوي عدة تأشيرات دخول إلى قبرص وروما وباريس في تواريخ قديمة وحديثة. واعترف باسيل بإجراء اتصالات مع أوري لوبراني ومستشاره الإعلامي (رزاي). وامتدت الاعتقالات لتطال سكرتير تحرير «الحياة» حبيب يونس، مما يدل على عمق الاختراق في وسائل الإعلام، وكثيراً ما تكتب مقالاتفي صحف عربية مرموقة لا يُصدق أن كاتبها ينتمي إلى الأمة. وفي (قداس) يوم الأحد ٨/١٩ انتقد البابا يوحنا بولس الثاني الاعتقالات التي حصلت للعملاء قائلاً: «هناك توترات سياسية خطرة في لبنان بعد موجة اعتقالات تشكل عقبة أمام الحوار الوطني» وناشد السلطات اللبنانية «العمل بحسٍّ من المسؤولية» وأضاف: «يجب عدم التضحية بقيم الديمقراطية والسيادة في مقابل مصالح سياسية زائلة» ❑

. مؤتمر ديربان لمناهضة العنصرية .

وقفت أميركا عدوة المسلمين وحليفة اليهود وقفة صلبة ضد إدراج عنصرية (إسرائيل) على جدول

أعمال مؤتمر جنوب إفريقيا لمناهضة العنصرية. المؤتمر نظمته الأمم المتحدة التي تسيطر على قرارها أميركا، كما وقفت هي ودول أوروبية أخرى ضد صدور قرار بشأن تعويضات للعالم الثالث عن قرون الرق والعبودية. ودعا عمرو موسى المؤتمر إلى إدانة «العنصرية الإسرائيلية بحق العرب الواضحة في تصريحات المسؤولين ورجال الدين الإسرائيليين». وكان مؤتمر دولي عن العنصرية الإسرائيلية قد عقد في القاهرة نهاية تموز ٢٠٠١م ودعا إلى «تصفية آخر معاقل العنصرية ونظام الفصل العنصري الذي تكرسه إسرائيل» ❑

. مؤتمر وزراء الإعلام العرب .

لم يصدر بيان ختامي عن هذا المؤتمر الطارئ إلا أن أقطاب المؤتمر قالوا بأن هناك خطة إعلامية تم الاتفاق عليها وسيتم تنفيذ الخطة من خلال لجنة وزارية، وقيل إن الهدف من المؤتمر منع تفرد (إسرائيل) بالخطاب الإعلامي العالمي لخدمة أهدافها الخاصة، وهي تلجأ للإعلام لتشويه الواقع. ويبدو أن الأنظمة الحاكمة تريد إرجاع فلسطين بالإعلام، الأمر الذي لم يحصل في أي زمان أو مكان في هذا العالم، هنيئاً للأمة الإسلامية بهؤلاء الحكام الأشاوس فهل حصل أن تحرر بلد من الاحتلال بالقصائد الشعرية وقصة الزير سالم؟! ❑

. من تصرفات الخَوَنة .

في الأول من آب ٢٠٠١ قالت صحيفة «الاتحاد» الإماراتية إن وزير الخارجية القطري زار إسرائيل سراً حيث التقى رئيس الوزراء آرييل شارون ونظيره الإسرائيلي شمعون بيريز.
وأكدت الصحيفة أن الشيخ حمد عاد إثر ذلك إلى الدوحة على متن طائرته الخاصة برفقة مسؤول في وزارة الخارجية الإسرائيلية ❑

. مقدونيا غير فلسطين .

ربما يتساءل المرء: لوكانت فلسطين تقع جغرافياً على مشارف حدود أوروبا هل كان التعامل معها كما هو الحال الآن؟ البوسنة، والصراع داخل يوغوسلافيا تجاه المسلمين، الألبان في كوسوفا وأخيراً مقدونيا فقد كانت محط اهتمام من قبل أوروبا وأميركا فتحركت القوات الأطلسية عسكرياً وأمنياً في عدة مناسبات آخرها كان التدخل في مقدونيا لنزع سلاح المسلمين المقدونيين وتسليمه إلى القوات الأطلسية في ظل اتفاق إذعان من قبل جيش التحرير الألباني لهذه القوات الأطلسية وسيكون أول ٤٠٠ جندي بريطانيين بالكامل لأن لندن تعهدت بتوفير أكبر وحدة مؤلفة من حوالي ٣٥٠٠ رجل ❑

. بوش يؤيد الاغتيالات .

التصفيات الانتقائية التي تمارسها إسرائيل لناشطين في حماس والجهاد وفتح يبدو أنها حظيت بموافقة بوش والكلام هنا للسفير الأميركي: «إدوارد ووكر» رئيس معهد الشرق الأوسط، الذي كتب مقالاً في الحياة ٨/٢٠ قال فيه: «أكد لي مسؤولون في الحكومة الإسرائيلية بأن رئيس الوزراء شارون خرج من لقائه الأول مع الرئيس بوش مقتنعاً بقوة بأن «القتل المستهدف» وفقاً للتعبير الإسرائيلي حصل على موافقة ضمنية من البيت الأبيض، وفي هذا السياق تأتي التصريحات الأخيرة لنائب الرئيس بوش منسجمة. للأسف مع مسار يبدو أن الرئيس شرع بالفعل انتهاجه، وحتى الآن لا يقدم النقد العلني الملتبس الذي يوجهه البيت الأبيض إلى هذه الأعمال سوى تأكيد الاعتقاد بأن ضوءاً أخضر أُعطي لشارون، وإذا كان شارون أساء فهم نوايا الرئيس فإنه يتوجب على الإدارة أن تبين موقفها بوضوح... ولم تؤد التصريحات التي أدلى بها نائب الرئيس الأميركي (ديك تشيني) في وقت سابق من الشهر الجاري إلا إلى تعميق الشكوك في معظم العالم العربي بأن الرئيس بوش أعطى ضوءاً أخضر للسياسة التي تنتهجها إسرائيل باغتيال إرهابيين فلسطينيين مشتبه بهم» ❑

. ديون العرب ١٥٦ ملياراً .

حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠م بلغ إجمالي الدين العام في ذمة الدول العربية المقترضة نحو ١٥٦ مليار دولار، وهويشمل ديوناً لا يقل أجلها عن سنة، وديوناً طويلة الأجل، هذه الدول هي: الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سورية، الصومال، عُمان، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن ❑

. محطة تلفزيون أميركية .

بدأت أميركا ببث تجريبي في محطة ناطقة بالعربية أطلقت عليها اسم «تلفزيون الحرية» وقالت إنها تتبع ما يسمى بـ «المؤتمر الوطني العراقي»، وذكر مسؤول في التلفزيون لوسائل الإعلام أن البث التجريبي سوف يستمر شهراً، ثم يصبح البث عادياً على مدى أربع وعشرين ساعةيومياً، وقال أيضاً: «لجأنا إلى البث من الولايات المتحدة بعد رفض السلطات البريطانية الترخيص لنا». لا خير فيهم ولا في تلفزيونهم الذي ينطق في أحضان السي آي إي. ولا يغّر أحد أن اللغة التي يتحدثون بها ستكون لغة عربية ❑

. موسكو تشكو من انقلابات .

ذكر مراسل (الحياة) في موسكو في ٨/١٧ أن النيابة العامة الروسية كشفت «مؤامرة» لقلب نظام الحكم في اثنتين من جمهوريات شمال القوقاز، وذكر رئيس النيابة العامة فلاديمير أوستنيون أن التحقيق في تفجيرات حصلت في مدن ميزالتي فودي، وقرة تشايفسك في آذار الماضي أدى إلى كشف تنظيم قال إنه يضم ممثلي الحركة السلفية وأن هذا التنظيم شكل للقيام بعصيان مسلح والاستيلاء على السلطة وإزاحة

القيادات المنتخبة في جمهوريتي قرة شاي، وكبردينا، وهما جمهوريتان صغيرتان مجاورتان للشيشان في جنوب روسيا، وقال إنه تم إلقاء القبض على ١١ شخصاً بينهم قائد التنظيم أمير خضر سلباغاروف ❑

. أميركا ترفض تدخل مجلس الأمن .

على الرغم من عجز مجلس الأمن وخيباته المتوالية وهيمنة أميركا على قراراته، وعلى الرغم من عدم جواز احتكام المسلمين إليه وإلى قراراته، إلا أن أميركا ترفض اللجوء إليه أو استعماله في بحث ما يجري داخل فلسطين إلا في الوقت الذي تقرره هي، وقد صرح مؤخراً المتحدث باسم الخارجية الأميركية (فيليب ريكير) أن التحرك داخل مجلس الأمن (سوف يسيء إلى الجهود المبذولة لوقف العنف، وإن واشنطن ترى أن تدخل مجلس الأمن كطرف ثالث لن يساعد على تهدئة الوضع، وأن الأمر متروك للطرفين للعمل على وقف العنف حتى يمكن التحرك لتنفيذ توصيات خطة ميتشيل» ❑

. شارون: معالم يهودية في الجولان .

صرح شارون رئيس وزراء اليهود بأنهم اكتشفوا «معطيات مذهلة عن الوجود الإسرائيلي» في الجولان من خلال آثار وجدت وستنشر دولة يهود تقريراً عنها في شهر أيلول المقبل.

التصريح يأتي نتيجة تجنيد سلطة الاحتلال عدداًكبيراً من علماء الآثار لديها ممثلين بالدوائر الأثرية والجامعية، بهدف تكريس احتلال الجولان وتبرير ضمها. علماً أن أكثر ما يزعمه علماء الآثار اليهود هو تزوير وكذب، وكذلك كتبة التاريخ من اليهود هم أكبر المزورين للتاريخ ❑

. فاكهة من دولة يهود في السعودية .

حجزت وزارة التجارة السعودية عينة من مركز فاكهة الغريب فروت ذكر عليها اسم وعنوان شركة في دولة يهود:

(Foods Lid. D.N. Hefer 38810 IsraeiGan-Shumuei) وَرَدَتْ إلى ميناء الدمام.

وذكرت الوزارة في ٢٠٠١/٠٨/٠٨ «أن المختصين في مختبر الجودة النوعية في الدمام اكتشفوا العينة عند معاينة وثائق وبيانات إرسالية من لب الجزر مستوردة من بولندا وتحمل ماركة **(Hortex)** بهدف التحقق من مصدرها الحقيقي» ❑

الخصخصة

إفرازٌ مِنْ إفرازات

النظام الرأسمالي

لقد كان العالم الإسلامي ولا زال محط أنظار القوى الاستعمارية العالمية، وذلك لوجود الإسلام كعقيدة ونظام للحياة، ولما يتمتع به من موقع استراتيجي مهم، ولما يحويه من ثروات كثيرة ومتعددة (النفط والغاز والمعادن والثروة السمكية...الخ).

إن محاولات السيطرة على بلاد المسلمين قد نجحت، والنفاذ إلى ثرواتها الكثيرة والمتعددة قد أفلحت، من عدة قوى ومن عدة جهات، فالأميركيون والأوروبيون ويلحق بهم الروس لهم مطامع كثيرة وكبيرة، ولقد تصارعوا صراعاً تأجج في الحرب الباردة، إنهم استخدموا أساليب كثيرة للولوج إلى هذا البلاد الطيبة، هذه الأساليب تباينت واختلفت باختلاف ما يريد كل واحد منهم أن يحققه.

==========

إن الاستعمار العسكري لم يعد مجدياً في هذا العصر . حسب وجهة نظر المستعمر .، بينما كان السمة البارزة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حيث هدمت دولة الخلافة العثمانية، ومزقت بلاد المسلمين إلى مزق صغيرة ودويلات هزيلة، وكان لابد ان يقوم الاستعمار بحكمها والسيطرة عليها، لقد استخدم المستعمر قوة الجندي وتطور آلته العسكرية لحكم تلك الدويلات القائمة آنذاك في العالم الإسلامي.

وضع المستعمر الأنظمة والدساتير والرايات والأعلام والأناشيد الوطنية، وصنع العملاء، وصاغ منهاج التعليم حتى لا تخرج أية عقلية إلا حسب وجهة نظره، وحتى يضمن الأجيال القادمة المبنية على هذه العقلية.

خرجت أميركا إلى العالم بعد الحربين العالميتين، وظهرت كقوة تريد ان تسيطر على كل شيء، لقد قامت بإحياء الثورات الوطنية ضد المستعمرين القدامى، حتى تتمكن من السيطرة على البلدان وثرواتها، وبالفعل تم طرد بريطانيا وفرنسا من الكثير من المستعمرات والحلول محلها، ولكن هذا الحلول لم يكن عسكرياً ولم تستخدم أميركا القوة العسكرية (إلا في الخليج عام ١٩٩٠م، لأن المصلحة الحيوية في الخليج اقتضت اتخاذ إجراء الحياة أو الموت تجاهها)، بل كان ولا يزال استعماراًسياسياً وفكرياً واقتصادياً.

إن الغالب يفرض سياسته على المغلوب، وبالتالي فأميركا فرضت سياستها على العالم، لقد استخدمت أساليب ووسائل كثيرة للسيطرة، أهمها:

١- إحلال النظام الرأسمالي في العالم محل أي نظام آخر، وذلك عن طريق صياغة الدساتير والقوانين والثقافة والمثقفين والإعلام.

٢ـ إلزام الدول بالديمقراطية وحقوق الإنسان واتخاذهما ركيزتين من ركائز الحملة الأميركية على العالم الإسلامي، تعطيهما المعنى الذي تريد وتستغلهما بالكيفية التي تريد.

٣ . صياغة منهاج التعليم، بحيث تحذف جميع الآيات والأحاديث والأفكار والأحكام التي تتحدث عن اليهود والنصارى والجهاد والقتال والجزية والخراج والفيء... وكذلك تاريخ الفتوحات الإسلامية والحروب الصليبية، وتكريس الحدود التجزئة بين المسلمين، وتمويل ذلك ودعمه بحجة تطبيق الدستور والقانون.

٤ ـ استخدام المنظمات الدولية (كهيئة الأمم وصندوق النقد الدولي ومجلس الأمن ومحكمة العدل... والمنظمات المنبثقة عن هيئة الأمم (اليونيسيف واليونسكو...الخ)، استخدامها لتحقيق مصالحها وأهدافها.

٥ . الاتصال بالفعاليات والقوى المؤثرة في المجتمع عن طريق سفاراتها ومراكز الدراسات والأبحاث والمعاهد الفكرية، والفعاليات هي الوسط السياسي والمثقفون ووسائل الاعلام والاحزاب والجمعيات والمنظمات المحلية... وغيرها وذلك لحمل فكرها ونظامها وتبنيه وتطبيقه.

٦ . ربط كل شئ في المجتمع بمراكز الأبحاث والمعاهد الفكرية التي أنشأتها وجعلتها تتدخل في كل جزئية في أي مجال من مجالات الحياة، فهذه المراكز تقوم بجمع التقارير والدراسات والابحاث واستقصاء المعلومات عن كل شيء، ويأتون إلينا باسم المرأة وصحتها وباسم التنمية البشرية والتعليم وتنظيم النسل والاقتصاد والعملة والنقد والتضخم والإصلاحات الاقتصادية والمالية ورفع الاسعار وزيادة الضرائب...الخ.

٧ . السيطرة التامة على كل الثروات وذلك باسم الامتيازات والإمكانيات والخبرة والاستثمار والخصخصة والشريك الاستراتيجي.

٨ . زرع العملاء والجواسيس في كل المجالات، فهم يصنعون العملاء إما سياسياً أو ثقافياً أو فنياً وتكنولوجياً...الخ.

٩ . الهيمنة العسكرية، من خلال تجارة الاسلحة، وتدريب القوى العسكرية والمناورات العسكرية والاتفاقيات الامنية ومكافحة الإرهاب...الخ.

لقد فرض علينا الغرب أنظمته وأفكاره ووجهة نظره في كل شيء، فظهرت أفكار الخصخصة والعولمة والتجارة الحرة والسلام والتعايش السلمي والحوار بين الاديان والحضارات، والشركات المساهمة والتأمين...الخ.

وأخذ المسلمون يحاكونه ويقلدونه في كل شيء، فكل مؤامرة تقرر عندهم تصير عندنا قانوناً نافذاً.

لقد أراد المستعمر أن يضع يده على ثرواتنا فجاءنا بأفكار تؤهله لذلك، فوضع فكرة الامتيازات وسيطر على النفط والغاز والمعادن، وجاءت فكرة الخصخصة ليسيطر على كل شئ باسمها تارة، وتارة باسم الشريك الاستراتيجي.

لقداتبعنا الغرب شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخل جحر ضب لدخلناه، وللأسف الشديد فإن المضبوعين بثقافة الغرب ومفاهيمه، ينادون بما يريد بحسن نية أو بسوء نية، ولكن النتيجة واحدة، ونجد أن الكثير من الساسة عملاء له سواء وهم يدرون أو لا يدرون.

إن فكرة الخصخصة قد عمت بلاد المسلمين، ولقد قابلها الكثير بالقبول وعدم الرفض، وهناك من وضع لها شروطاً وآخرون استغربوا كيف ترفض الفكرة لذاتها، إنما لما تسببه من مشكلات، وكل أخذ يدعو لها من وجهة نظر الغرب.

وأنا لا أسير وراءهم في البحث، بل سأسير حسب وجهة نظر الإسلام الحنيف، سأنطلق من كتاب الله وسنة رسوله، وليس من فلسفة كينز ولا من أقوال جان جاك روسو ولا من خزعبلات ريكاردو، ولا من نظريات (مليتون فريدمان) ولا من استشارة (فردريك هايك)، ولا من سياسة أميركا ونظرية بريطانيا ولا أهداف البنك الدولي العفن وصندوق النقد النتن وسأبدأ البحث بتعريف الخصخصة وواقعها ثم حكم الإسلام في الملكيات ثم كيف أن الخصخصة مخالفة لأحكام الإسلام وهدم للاقتصاد وتمكين للكفار وأخيراً لابد من وضع الحل الجذري لهذه المشكلة ولجميع مشاكل المسلمين.

الخصخصة أو التخاصية كما يسميها بعضهم، أو تحرير رأس المال هي «تحويل المصانع والمؤسسات والمنشآت والمرافق الاقتصادية من ملكية الدولة أو الملكية العامة إلى الملكية الخاصة».

وفي فلسفة كينز عن الخصخصة: «إن الخصخصة مفهوم اقتصادي حديث ظهر من داخل المدرسة النيوكلاسيكية والتي تدعو إلى تصفية ملكية الدولة للشركات العامة التي أعاقت نهوض الدولة بمهامها الأساسية».

وهي فكرة رأسمالية تنص على أن دور الدولة الاقتصادي ينبغي أن يقتصر على الرقابة وضبط النظام، وأنه كلما تحرر القطاع الخاص في العمل والاستثمار والاستخدام كلما زاد النمو الاقتصادي والازدهار، وتعرف هذه الفكرة «بالليبرالية الجديدة» أو النقدية، وقد ظهرت في عقد الثمانينيات، وهي من وضع المستشار الاقتصادي للرئيس الأميركي (ريغان) (مليتون فريدمان) والمستشار الاقتصادي لرئيسة الوزراء البريطانية تاتشر «فردريك هايك».

والجدير ذكره أن أول من تحدث بها وقام بتطبيقها في أول الأمر هي مارجريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا في بداية الثمانينيات حيث شمل البيع شركات مهمة في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي: البترول، النقل، الاتصالات،...الخ، ثم تبعها بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وايطاليا وإسبانيا وكندا... وأنشأت رئيسة وزراء بريطانيا وزارة للخصخصة، ولكن الوزير المختص بالخصخصة قدم استقالته في ذلك الحين نظراً لعدم جدوى سياسة الخصخصة، بعد أن كان أول المطالبين والمدافعين عن سياسة الخصخصة وضرورة تطبيقها.

وصلت فكرة الخصخصة والسياسة المتبعة تجاهها إلى أروقة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتبنى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ما يسمى «إعادة الهيكلة الاقتصادية» أو الخصخصة، وصارت

هذه الفكرة من أفكار البنك الدولي وصندوق النقد، وأصبحت سياسة اقتصادية تُطالَب بها الدول النامية «المدينة» وتُطَالِب بها الدول الدائنة لضمان حقوقها.

وأضحت إحدى السياسات التي ينادي بها البنك الدولي، وهي ضرورة الإصلاح الهيكلي لاقتصاد الدول. وتقول إحدى الدراسات حول الخصخصة: «إن مفهوم الخصخصة واسع، ولا ينبغي أن يبقى مفهوماً ضيقاً ولكنها تتسع لتشمل مفاهيم أخرى من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهمها:

١ . التأجير طويل الأجل لبعض الأصول أو الأنشطة غير المستغلة (بفتح الغين) اقتصادياً.

٢ . توسيع قاعدة ملكية الشركات التابعة عن طريق شراء صغار المستثمرين والعاملين أسهم هذه الشركات من خلال بورصة الأوراق المالية.

٣ . تطوير الإدارة من خلال الأخذ بآليات السوق، وإطلاق المنافسة، وفتح أسواق جديدة محلياً وخارجياً والاهتمام بجودة المنتجات وتطورها.

٤ . إدخال المستثمر الخارجي الأجنبي لما لديه من إمكانيات وخبرات واسعة، بحيث يكون شريكاً استراتيجياً.

أما المبررات التي أوردها المنادون بالخصخصة فهي (إدارة المنشأة بشكل جيد، وضبط ساعات العمل والاهتمام بصيانة المنشأة، والاستخدام الأمثل للمواد، واجتذاب الخبرات الجيدة، والقضاء على التسيب المالي والإداري، وتشغيل العديد من العاطلين عن العمل، ودخول الخبرات الأجنبية لما له من فوائد على الخبرات المحلية...الخ).

ومن فوائد الخصخصة كما يقولون «التنمية المستدامة، القضاء على الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، فتح باب المنافسة ومشاركة الجماهير في التنمية، وبدلاً من وضع الأموال في البنوك وأذون الخزانة، توضع في مشاريع تخدم الوطن والمواطن...الخ».

ولقد تم بحث الخصخصة في اليمن، وأقر بها الجميع أحزاباً ومؤسسات ومنظمات، ووضع بعضهم شروطاً لها وهي:

١. تقييم المشاريع والمنشآت اقتصادياً ومالياً وضمن لجان يشارك فيها الجميع.

٢. فتح فرص الاشتراك للعمال، بحيث تكون على أساس (أسهم) وتترك الباقي للشركات المحلية والعربية والأجنبية.

٣. إدخال الشريك الاستراتيجي لما لديه من إمكانيات وخبرات.

٤. إعادة النظر في الإدارة لتصبح إدارة فاعلة ومتطورة.

٥. إصدار قانون خاص بالخصخصة، بحيث يكون متكاملاً مترابطاً ويعطي كل ذي حق حقه.

٦. ربط قانون الخصخصة بالقضاء، بحيث يكون للقضاء كلمته عند التقاضي والاختلاف.

لقد عمت موجة الخصخصة الكثير من بلاد المسلمين وليس فقط اليمن، كما يوضح التقرير التالي المقدم من جريدة الجزيرة من القاهرة:

قطعت الدول العربية شوطاً طويلاً في مجال الخصخصة مما يعكس تنامي هذه السياسة ضمن إطار سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، ورصدت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تطورات الخصخصة في البلدان العربية.

حيث بدأت بالمملكة العربية السعودية: التي شكلت لجنة وزارية لمتابعة ملف الخصخصة تأسيساً على تطبيق صيغ مشاركة متعددة حيث أعلنت اللجنة عقب تشكيلها عن نيتها خصخصة شركة الاتصالات السعودية التي يبلغ رأس مالها ٢,٧ مليار ريال، كما سمحت للقطاع الخاص بتقديم خدمات بطاقات سابقة الدفع للهاتف والانترنت، وطلبت اللجنة من القطاع الخاص دخول مناقصات لتشغيل وإدارة القوارب القاطرة والصغيرة في ٥ موانئ بقيمة ١٧٥ مليون دولار لمدة عشر سنوات، كما تم تنفيذ أول مشروع في قطاع إنتاج البتروكيماويات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار في المنطقة الشرقية، كما ستتولى شركة خاصة البناء والتشغيل والتمويل لإقامة محطة لتحلية المياه باسلوب **BOT** بتكلفة ٨٠ مليون دولار، ومحطة توليد كهرباء بطاقة ١٠ ميجاوات، ومن جهةأخرى تم تأسيس الشركة السعودية للكهرباء تمهيداً لخصخصة هذا القطاع، كما أن الجهود مستمرة لخصخصة قطاع توزيع البريد، وكذلك تم إدخال القطاع الخاص في مجال مد خطوط السكك الحديدية، حيث قام مجموعة من رجال الأعمال السعوديين مع شركات أجنبية بتقديم دراسات جدوى للمشاركة في إنشاء مشروع سكة الحديد الذي تقدر تكاليفه بحوالي مليار ريال سعودي، وفي مجال الخطوط الجوية السعودية وقعت الحكومة السعوديةعقوداً مع تجمع لعدد من البنوك وبيوت الخبرة العالمية والمستشارين الماليين والقانونيين لاعداد برنامج تخصيص الخطوط الجوية السعودية، كما وافق مجلس الوزراء السعودي على إنشاء إدارات متخصصة في الأمانات والمديريات والبلديات تتولى إدارة الاستثمارات البلدية وتطويرها، وتكليف القطاع الخاص السعودي بتحصيل الرسوم البلدية من الأفراد والشركات السعودية.

وفي دولة قطر: اتفقت الحكومة القطرية مع مؤسسة مالية عالمية لإدارة عمليات الخصخصة فيها وطرحت للبيع العام ما نسبته ٤٥% من حصة الحكومة في المؤسسة العامة القطرية للاتصالات بقيمة ٧٤٢ مليون دولار، وتنظر الحكومة في إقامة أول محطة خاصة لتوليد الكهرباء في المنطقة الصناعية، بطاقة ١٥٠ ميجاوات ترتفع إلى ١١٠٠ ميجاوات عام ٢٠٠٧م حيث تبلغ حصة الشريك الأجنبي فيها ٦٠% مقابل ٤٠% للحكومة، ويكون البناء والتشغيل والتمويل بأسلوب **BOT** كما سيتم إنشاء المؤسسة القطرية العامة للكهرباء والمياه بهدف تنظيم الخصخصة في هذا القطاع.

وفي البحرين: وافقت الحكومة على خصخصة قطاع المواصلات العامة وعلى الإسراع في تنفيذ خطط خصخصة قطاعات الكهرباء والمياه في المناطق الصناعية خاصة محطة توليد الكهرباء في المنطقة الصناعية الجديدة في منطقة الحد والمتوقع أن تبلغ طاقتها ٩٣٠ ميجاوات عام ٢٠٠٥م، كما تتجه النية إلى خصخصة صناعة اللحوم واستيراد الماشية بتحويل عملياتها إلى شركة مشتركة بين الحكومة وبين ثلاث شركات خاصة للتوزيع برأسمال ٥.٣ ملايين دولار مع طرح أسهم الشركة الجديدة للجمهور.

وبالرغم من أن الحكومة الكويتية: لم تصدر بعد التشريع المتضمن للخصخصة إلا ان قيمة برنامج

الخصخصة بلغت ٣.٤ مليارات دولار، كما تعتزم الحكومة خصخصة شركة الصناعات البتروكيماوية وشركة الناقلات الكويتية ومحطات توزيع الوقود التابعة لشركة البترول الوطنية، كما تعتزم الحكومة خصخصة وزارة المواصلات والخطوط الجوية ومشاريع أخرى ترتبط بتوزيع المياه والكهرباء والمجاري الصحية من خطوط وكابلات بطول ١٤٠ كم بعد إجراء دراسات الجدوى اللازمة لذلك، واعتمد مجلس الوزراء الكويتي خيار مشاركة القطاع الخاص في تمويل إنشاء محطتين لتوليد الطاقة الكهربائية وانتاج المياه العذبة بتكلفة اجمالية قيمتها ٧٨٠ مليون دينار كويتي (٢.٦ مليار دولار).

وفي الإمارات العربية المتحدة: تم تشكيل هيئة لادارة قطاع الكهرباء والمياه تضم شركة خاصة بهدف اقامة مشاريع المياه والكهرباء الخاصة في المستقبل ومن هذه المشاريع مشروع طويلة ٢١ الذي تبلغ طاقته ٧١٠ ميجاوات مع قدرة تحلية للمياه بنسبة ٤٠% للشريك الاجنبي و ٦٠% للحكومة وسيتم خصخصته بعد ثلاث سنوات، كما تملكت شركة الاتصالات الإماراتية ١٠٠ ألف سهم في شركة الاتصالات السودانية السوداتل وهو أول عقد بأسلوب **BOT** وتنوي شراء ٤٠% من شركة اتصالات الأردن وحصة في شركة اتصالات زنجبار في خطوة لضمان أسواق لمشروعها الضخم الثريا للأقمار الصناعية الذي سينطلق عام ٢٠٠١م بتكلفة مليار دولار ويصل الشرق الأوسط بشبه القارة الهندية وآسيا الوسطى، كما أنشئت أول مصفاة خاصة في دبي عبر عقد تأجير لمدة ٢٥ عاماً.

وفي سلطنة عمان: يعتبر برنامج الخصخصةأساساً في الخطة الاقتصادية حتى عام ٢٠٢٠م وتهدف الحكومة إلى تقليص دورها في مجال الإنتاج السلعي والخدمي والى اسناد تمويل وتنفيذ وإدارة هذه الخدمات إلى القطاع الخاص من أجل تنويع مصادر الدخل وتحفيز القطاع الخاص، ومن جانبها اتخذت السلطنة الخطوات اللازمة لخصخصة الكهرباء والمياه والاتصالات والصرف الصحي والمطارات، وقد أطلق أول مشروع لانشاء شبكة مجاري صحية بحوالي ٥٢٠ مليون دولار يديره تجمع خاص وفق عقد لمدة ٣٢ سنة تحت اشراف بلدية مسقط التي ستؤول إليها الملكية وإدارة الشبكة بعد انتهاء هذه المدة حيث سيتم طرح ٤٩% من رأس مال هذا المشروع تديرها شركة بلجيكية بتكلفة ١٢٠ مليون دولار للمساهمة العامة في سوق مسقط للأوراق المالية، وتعد سلطنة عمان أول دولة خليجية تقيم محطة خاصة لتوليد الكهرباء بنظام الـ **BOT**، كما ستطرح الحكومة ٣٠% من حصتها في مؤسسة الاتصالات العامة، كما أن هناك خططاً لخصخصة مطار السيب وبناء مطارين جديدين في سوق مسقط للأوراق المالية كما ستطرح شركة غاز عمان عقد إدارة لبناء خطين للغاز وإدارة كافة الخطوط القائمة لمدة ٢٧ عاماً) انتهى.

وفي اليمن: أعلنت الحكومة الجديدة عن برنامجها، ومما تضمنه في المحور الثالث حول الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستثمار:

- تحسين مناخ وبيئة الاستثمار لجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، والعمل على تطوير مجالات الاستثمار من خلال التشجيع على إقامة مشروعات الاستثمار في البنية الأساسية كالكهرباء والاتصالات والمياه والطرق.

- التواصل مع الدول المانحة لإعادة فتح خطوط التمويل والإقراض الخارجي لمشروعات القطاع الخاص وفقاً لقواعد قانونية محددة.
- وفي مجال النفط والغاز والمعادن يتم التقييم المستمر لاتفاقيات المشاركة في الإنتاج بما يكفل تحقيق الجاذبية للاستثمار في قطاع النفط والمعادن وتوسيع عمليات الاستكشاف والاستخراج للثروة النفطية.
- تكثيف جهود استكشاف واستخراج المعادن ومنح امتيازات مناسبة للاستثمار في هذا القطاع.

وبرنامج الحكومة الجديدة هو برنامج البنك الدولي حيث تضمن فرض ضرائب جديدة على المبيعات وإعادة النظر في ضرائب الدخل ورفع الدعم على المشتقات النفطية خصوصاً الديزل والخدمات، إضافة إلى توسيع نطاق الخصخصة، وحيث إنه لم يورد لفظة الخصخصة في البرنامج إلا أنه كرر لفظة القطاع الخاص وأراد به (الشريك المحلي والعربي والأجنبي).

وقد أجرى رئيس الوزراء عبد القادر باجمال مباحثات مع مسئولي البنك الدولي لبحث البدائل حول قرض الخصخصة المقدم من البنك وطبيعة هذا القرض وجوانب صياغته وطريقة تصميمه، فيما طلبت الحكومة من مجلس النواب تجميد قرض الخصخصة المعروض على المجلس من البنك الدولي، والذي تقدمت به الحكومة يوم الاثنين ٢٠٠١/٠٤/٣٠م (هذا ما ذكرته جريدة ٢٦ سبتمبر في عددها ٩٥٥ بتاريخ ٢٠٠١/٠٥/٠٣م) وتتابع الصحيفة القول (حيث وأسفر حوار الأخ رئيس الوزراء مع مسئولي البنك بهذا الشأن إلى تأييد التزام اليمن بإعادة الهيكلة وإنشاء آلية تمويل ذاتية وطنية لكل قطاع ومؤسسة على حدة حتى يتحقق لبرنامج إعادة الهيكلة القدر الكافي من المرونة، وأكدت المصادر أن موضوع الخصخصة له اعتبارات عديدة ومعقدة).

وقد توقع صندوق النقد الدولي أن يصل معدل التضخم إلى ٩% وتوقعان يحقق الاقتصاد اليمني نمواً بطيئاً معدل ٢.٥% هذا العام ودعا إلى زيادة فرض الضرائب ومكافحة الفساد وزيادة كفاءة الخدمة المدنية وإصلاح النظام الضريبي.

وقد قام البنك الدولي بعمل إصلاحات واسعة في اليمن حسب وجهة نظره، وكان مما قدمه فكرة الخصخصة، وبناءً عليه تم إنشاء مكتب للخصخصة تابعٍ للعديد من الوزارات.

أعلن المكتب الفني للخصخصة في ٩٩/٠٩/٠٨م أنه ينوي خصخصة العديد من المؤسسات والوحدات الاقتصادية الصغيرة كمقدمة للمؤسسات والوحدات الكبيرة، وأعلن عن (مصانع تعليب الأسماك والغزل والنسيج والألبان والطماطم وإنتاج الثلج، ومحطات تأجير الآليات الزراعية في كل من الضالع ولحج وشبوة وأبين وصنعاء... ومصنع كندا دراي ومصانع إنتاج الثلج) وأعلن أيضاً عن طلب تأهيل شركات ومراكز استشارية محلية متخصصة في ذلك، وذكر في الإعلان المنشور في جريدة الثورة العدد (١٢٧١٩) بتاريخ ٩٩/٠٩/٠٨م ما يلي (مع العلم بأنه سيتم اختيار الشركات والمكاتب والمراكز على أساس الإجراءات الواردة في دليل البنك الدولي لاختيار الاستشاريين والصادر عن البنك الدولي في شهر يناير ١٩٩٧م

والمراجع في شهر سبتمبر ٩٧م والمقر في شهر يناير ٩٩م).

وكان هذا الإعلان كمقدمة لخصخصة المنشآت والوحدات الكبيرة (مصفاة النفط بعدن، ومصفاة مأرب ومصانع الإسمنت، والكهرباء، والطيران والاتصالات، والحدائق العامة والممرات المائية، والإعلام والأمن...الخ)، ووصل الأمر إلى عمل شركات أمن خاصة.

والحكومة اليمنية تنفذ بدقة توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتريد أن تصدر قانوناً للخصخصة قدم إلى مجلس النواب، وحشدت لذلك المفكرين والمثقفين لإقناع الناس بالخصخصة، وروجت لذلك في كافة وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وقامت مراكز الدراسات والأبحاث بعمل البحوث والدراسات والندوات حول الخصخصة ما لها وما عليها ❑

[يتبع]

المهندس ناصر عبده

الانتعاش الاقتصادي في ظل الإسلام (٢)

تحدثنا في الحلقة السابقة عن بعض الجوانب الإيجابية من ثمار العقيدة الإسلامية، والتي تؤثر بشكل مباشر في رفاه المجتمع المسلم عن طريق المحافظة على الثروة وعدم إضاعتها، وعن طريق زيادتها وتنميتها بالعمل، وعن طريق الحث على إيصالها إلى أكبر قدر مستطاع من أصحاب العوز والفقر، بالبذل والعطاء. وفي الحلقة هذه سنتحدث عن بعض الأحكام العملية المنبثقة من هذه العقيدة، ولها تأثير كذلك في رفاه المجتمع، وسدّ أبواب الخلل والفساد.

==========

أولاً: الأحكام المتعلقة بالنقد:

النقد كما هو معروف في الأحكام الشرعيّة، هو الذهب والفضة، أي إن الأساس القائم عليه النظام النقدي في الإسلام هو الذهب والفضة، سواء أجعلت مباشرة نقداً، أم اتخذ غيرها من معادن أو أوراق نائبة عنهما، بحيث يمكن استبدالها بذهب وفضة في أي وقت، ودون أي عائق. ولا نريد أن نفصل كثيراً في طبيعة النقد وأحكامه، فقد ذكرنا ذلك مفصلاً عندما تحدثنا عن فساد الاقتصاد الغربي. أما كيف يصب هذا الأمر في دائرة الرفاه والانتعاش الاقتصادي في الدولة والمجتمع، فإن ذلك بحاجة إلى قليل من التفصيل.

فالذهب والفضة عندما تجعلان أساساً للنقد، فإن ذلك له عدة فوائد مرّدها يصب في دائرة الرفاه منها: ثبات سعر الصرف في الأسواق، وذلك لأن قيمة الذهب والفضة هي في ذاتها، فهي سلعة كباقي السلع، وسعرها يميل إلى الثبات دائماً لا إلى التذبذب كباقي العملات التي لا تحمل قيمتها في ذاتها، وهذا معناه أن قيمة مجهودات الناس، وقيمة مدخراتهم تبقى دائماً محفوظة، وفي ازدياد مستمر، فلا تنخفض بسبب تذبذب أسعار الصرف، ولا تنقص الأجور التي يتقاضونها مقابل مجهوداتهم، ولا تسلب قيمة مدخراتهم من بين أيديهم، دون أن يملكوا مع ذلك دفعاً ولا رداً.

وهذا كله على عكس النظام الرأسمالي الذي يعتمد النظام الورقي الإلزامي، فهذا النظام معرض دائماً لتذبذب الأسعار كما هو مشاهد محسوس، ففي يوم تجد الدولار، أو الدينار مرتفعاً، ثم في اليوم التالي تجده منخفضاً، وهذا غالباً ما يكون نابعاً من تحكمات الدول صاحبة الغطاء النقدي إن كان التأثير عالمياً، أو يكون بفعل الدول نفسها إن كان بشكل داخلي محدود.

فدولة مثل الولايات المتحدة تلجأ إلى سد العجز في ميزان مدفوعاتها عن طريق التلاعب بالدولار وذلك بطباعة أوراق زائدة وطرحها في الأسواق، وبالتالي إلجاء الدول الأخرى وإجبارها على شراء هذا الفائض لتحافظ هذه الدول على عملاتها ومدّخراتها النقدية، وصناعاتها.

فقد كانت الولايات المتحدة وما زالت تلجأ إلى خفض قيمة الدولار عن طريق طرح كميات كبيرة منه في الأسواق وبالتالي تنخفض قيمته، فتضطر الدول مثل ألمانيا، واليابان، أو دول أوروبا إلى شراء هذا الفائض من

السوق لتحافظ على غطاء عملاتها.

وكما يحصل في الدول الكبرى يحصل في الدول النامية، فتلجأ إلى خفض قيمة عملتها لسبب من الأسباب، إما أن يكون بسبب انخفاض في حجم الناتج العام، أو بسبب تراكمات ربا الديون، أو بسبب اقتراض أموال جديدة، أو بسبب نفقات جديدة تتكفلها الدولة (عجز في ميزان المدفوعات).

وهذا الخفض لقيمة العملة يؤدي إلى خراب اقتصادي كبير في المجتمع، إذ تُنهب قيمة مدخرات الناس وخاصّة إذا رافقها غلاء في الأسعار، وتنخفض قيمة الأجور، ولا يتشجّع الناس للإقبال على المشاريع ولا على الأعمال الاقتصادية المنتجة.

وهذا كله يؤدي بالمجتمع إلى التردي الاقتصادي، وإلى السلب والنهب على حساب الآخرين، وبالتالي إلى المشاكل الاقتصادية وضيق العيش.

على العكس من ذلك عندما يوجد نظام نقدي ثابت مستقر، فإن مجهودات الناس، ومدخراتهم وصناعاتهم ومشاريعهم دائماً في نمّو مستمر، لأن أي زيادة في حجم الاقتصاد العام ستؤدي إلى رفع قيمة النقد، وإلى انخفاض الأسعار، وليس إلى سلبها من أيدي الناس عن طريق التلاعب بالنقد.

وهذا يؤدي إلى وصول المال إلى أكبر قطاع من الناس بسبب ازدياد الثروة، وتوزيعها بشكل صحيح، وإلى إنشاء مشاريع جديدة.

أما بالنسبة لواردات الدولة فهي كذلك ستزداد بسبب ازدياد الروافد الاقتصادية وقوتها، فيؤدي ذلك إلى قوة الدولة الاقتصادية مما يمكنها ويساعدها في تصدّر مركز القيادة بين الدول، والتي غالباً ما يبدأ اقتصادها بالانحدار والتردي أمام النظام الصحيح في دولة الإسلام.

ثانياً: حرمة الربا والكنز:

الربا والكنز هما من الأمور الخطيرة على اقتصاد الدول، وعلى مستوى العيش والرفاه لدى الأفراد، بل على اقتصاد العالم بشكل عام.

وخطر الربا آتٍ من عدة أمور أبرزها، أنه يوجد طبقة في المجتمع تعيش على دماء الناس دونما إنتاج، ولا مشاركة في اقتصاد المجتمع، فهذه الطبقة تضع أموالها في مؤسسات الربا،فيشغّلها عامّة الناس في الزراعة والصناعة وغير ذلك، فتفرض هذه المؤسسات على المستثمرينفي القطاعات المختلفة نصيباً معلوماً من المال . اسمه شرعاً الربا . ولا يهمها أربحت هذه المشاريع أم خسرت، قدرت على السداد في الموعد المضروب أم لم تستطع، وقد تلجأ المؤسسات إذا عجز شخص عن السداد أن تحجز على مشروعه، وعلى الأموال التي رهنها للبنك مثل السيارة والبيت والأرض وحتى أثاث المنزل.

والنظام الربوي كذلك يوجد طبقة من المتحكمين، سواء أكان من جهة المشاريع، أو من جهة الأسعار، أو من جهة القرار السياسي.

فمن جهة المشاريع، فالناظر في واقع المؤسسات الربوية يرى أنها لا تقرض إلا من يستطيع السداد أو

من يوثق بقدرته الاقتصادية من أصحاب العقارات والأموال المنقولة وغير المنقولة، أما الفقراء أو أصحاب الطبقة الوسطى فهؤلاء لا تثق المؤسسات بقدرتهم على السداد، لذلك غالباً ما يقدم على المشاريع والصناعات أصحاب رؤوس المال ولا يقدم عليها الفقراء أو متوسطو الحال. وهذا معناه أن المشاريع تبقى حكراً على هؤلاء.

أما من جهة الأسعار والأجور، فإن الرأسمالي بسبب تحكمه بالمشاريع يستطيع أن يفرض السعر الذي يريد، وذلك لغياب المنافسة الكاملة في المجتمع، وغالباً ما تتفق الشركات الكبرى على المستهلكين، ولا تتدخل الدولة بسبب دفع هذه الشركات للضرائب.

أما التحكم في الأجور، فإنه آتٍ من التحكم بالمشاريع كذلك، فالعامل مضطر للعمل بالأجر الذي يفرضه صاحب المؤسسة وغالباً ما يلجأ العمال للثورة على أصحاب الصناعات والشركات لرفع مستوى أجرهم بسبب التحكمات.

ولا يقف الحد عند التحكم بالأفراد بل يتعداه إلى القرار السياسي على مستوى الدولة، لأن القضية عند الغرب هي قضية مادية وليست مبدئية، فمن يملك أكثر يستطيع أن يدفع أكثر، ومن يدفع أكثر يستطيع أن يجمع أصواتاً أكبر، وبالتالي يستطيع أن يصل إلى الفوز بالوصول إلى سدّة الحكم والتأثير في القرار السياسي، أما الفقراء فلا يستطيعون إلى ذلك سبيلاً.

وخطر آخر لهذهالمؤسسات، أنها توجد إحجاماً وإحباطاً عند الناس وذلك عند تفكيرهم بالاقتراض من هذه المؤسسات للمشاريع الإنتاجية، أما الإحجام، فإن المسلم الذي يعتقد بحرمة الربا لا يقترب من هذه المؤسسات انطلاقاً من وازع خوف الله تعالى الذي يحذر من الربا بقوله: ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾ (البقرة/ ٢٧٥).

أما من لا يردعه الحرام، فإنه يصيبه الإحباط بسبب ما يراه وما يسمعه عن جرائم البنوك في المجتمع، وكيف تفعل بمن لا يقدرون على السداد.

وخطر رابع أنها، أي مؤسسات الربا، تجعل من الناس طبقتين، طبقة عالية ذات ثروات كبيرة تعيش بمستوى كبير من الرفاه، وطبقة هابطة بمثابة عبيد عند الطبقة تلك، ثم تجعل من الأقوى مسيطراً على الأصغر، حتى ينتهي الأمر في نهاية المطاف إلى حوت، أو حيتان معدودة في المجتمع تكون سيدة البحر تبتلع من تشاء من السمك الصغير، وتسيطر على من تشاء في الأسواق وفي الحياة.

أما على مستوى الدول الكبرى وما تفعله مع الدول الفقيرة، فإن تلك الدول المسماة عظمى، تجعل من الدول الفقيرة أو النامية مطية أو تبعاً لها بسبب تلك الديون المتراكمة، فلو نظرنا إلى الولايات المتحدة وسياساتها في دول العالم الثالث (كما تسّمى)، لرأينا أنها تلجأ لإقراض دول مقابل عمالات سياسية تقدمها لها.

أما خطر تلك القروض التي تأخذها الدول سواء بالاقتراض المباشر من الدول الكبرى، أو من صندوق النقد الدولي، فإنه خطر كبير، حيث تعمد تلك الدول إلى فرض شروط قاسية على الدول المقترضة مثل

خفض قيمة عملتها، ورفع الأسعار، وخفض الأجور، والتقشف في الإنفاق وغير ذلك من تحكمات سياسية، وهذا بالتالي يؤدي إلى الدمار والخراب الاقتصادي لتلك الدول، وقد يؤدي في بعض الأحيان إلى اضطرابات قد تودي بأنظمة الحكم.

ففي الأردن حدثت اضطرابات خطيرة كادت أن تسقط النظام الحاكم سنة ٨٩ وذلك بسبب آثار الاتفاق الذي جرى بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبين مسؤولين في الأردن، حيث فرض على الأردن إجراءات تمثلت في رفع الأسعار، وسياسة تقشف عامة للنفقات، وذلك مقابل جدولة ديون الأردن البالغة ٧ مليار دولار لمدة أطول بعد انقضاء المدة الأولى.

وفي المكسيك كمثال آخر لجأت الحكومة سنة ١٩٩٤ إلى خفض قيمة (البيسو) مقابل الدولار بنسبة ١٣٪ ثم تعويمه، وجاء هذا القرار بناء على توصيات من صندوق النقد الدولي، ولم يمض شهران على هذا القرار حتى كان البيسو قد فقد حوالي ٤٠٪ من قيمته مقابل الدولار وذلك نتيجة تدافع المستثمرين لبيع ما يملكونه من أسهم وسندات بالعملة المكسيكية، ولجوء العديد منهم لتحويل أموالهم للخارج، إضافة إلى لجوء الكثيرين لتحويل مدخراتهم إلى الدولار لضمان الحفاظ على قيمتها، وقد حاول البنك المركزي التدخل لإنقاذ الوضع، ولكن كل محاولاته باءت بالفشل بعد أن فقد نصف احتياطه، ولولا تدخل الولايات المتحدة في نهاية المطاف لحدثت كارثة اقتصادية في المكسيك، فقد قدمت لها ٢٠ مليار دولار، وأقنعت صندوق النقد الدولي بتقديم ١٧.٨ مليار دولار.

أما تأثير هذه الأزمة النقدية فقد كان كبيراً في اقتصاد تلك الدولة، وظهرت له آثار سيئة حيث ارتفع معدل التضخم من ٧٪ إلى ٣٤.٨٪، وتدهور الناتج الإجمالي بنسبة ٩.٦٪ بعد أن كان في السنة السابقة إيجابياً بمعدل ٣.٥٪، وحتى بعد مرحلة الاستقرار النقدي دخلت المكسيك في مرحلة ركود اقتصادي، وظل العجز في الميزان التجاري ٦.١ مليار دولار حتى سنة ٢٠٠٠.

ومن الأمثلة كذلك على مآسي صندوق النقد الدولي ما حدث لدول شرق آسيا، ففي دول شرق وجنوب شرق آسيا مثل تايلاند، ماليزيا، إندونيسيا،... وغيرها كان هناك تدفق للأموال من الخارج للاستثمار في أسواق تلك الدول، وخاصة الأسواق المالية، وهذا دفع المؤسسات المالية للتوسع في الإقراض معتمدة على هذه التدفقات الخارجية، إلا أن معظم الأموال المقترضة من هذه المؤسسات المالية قد اتجهت اتجاهات غير منتجة وخاصة للعقارات، فأدى إلى ارتفاع غير طبيعي في أسعارها في بداية الأمر، ولكن بعد تزايد العرض وقلّة الطلب عليها واجهت المستثمرين أزمة انعكست على المؤسسات المقرضة فأصبح عندها أزمة سيولة نتيجة الإقراض المفرط، وعدم السداد لها من قبل المستثمرين، وفي ظل هذا الوضع حصل فزع عند المستثمرين في أسواق المال فأخذوا يبيعون أسهمهم بالعملات المحلية ثم استبدالها بعد ذلك بالدولار، فأدى ذلك إلى انخفاض في قيمة العملات المحلية بشكل كبير، ففي تايلاند مثلاً انخفض (الباهت) حوالي ٢٧٪ أمام الدولار وفقد البنك المركزي في محاولات لإنقاذه من التدهور حوالي ٢٣ مليار دولار.

لقد أدت هذه الأزمات في دول شرق وجنوب آسيا إلى مشاكل اقتصادية خطيرة تمثلت في تدهور

خطير في قيمة عملاتها المحلية، وفي احتياطاتها من العملات الصعبة، وإلى عجز في سداد التزاماتها المالية الخارجية، مما ألجأ هذه الدول إلى صندوق النقد الدولي وإلى شروطه القاسية المتمثلة في رفع الأسعار، وفي ترشيد الاستهلاك المحلي، وفي خفض الأجور، وإلى خفض النفقات في جميع المجالات، هذا عدا عن الربا المترتب على الديون والذييبقي تلك الدول لفترات طويلة رهناً لهذه المؤسسات، ويبقي اقتصادها نهباً لربا القروض.

هذه بعض الأمثلة لمآسي المؤسسات الربوية الدولية، وهناك مآسٍ كثيرة يحتاج عرضها إلى بحث بذاته، مثل ما يجري في البرازيل أو دول أفريقيا، أو الدول العربية...

إن الناظر في أسباب هذه الأزمات، وهذه المشاكل الاقتصادية الخطرة، على الدول وعلى شعوبها يرى أن مردّ ذلك كله هو مشاكل النقد وارتباطه بغطاء غير ثابت، وليس له قيمة في ذاته، وخضوع هذا الغطاء لأهواء الدول العظمى، وكذلك راجع إلى النظم الربوية سواء أكان ذلك في أسواق المال والبورصات، أو في المؤسسات المقرضة (البنوك)، أو الشركات المساهمة.

وإن خلاص العالم من هذه المخاطر لا يكون إلا بالتخلص من نظام النقد السقيم المستند إلى الدولار الأميركي، والتخلص من مؤسسات الربا وما شابهها من أسواق القمار، وباعتماد نظام الذهب والفضة المستند إلى ذاته كغطاء أو كأساس لأي إصدار نقدي في العالم.

هذا ما يتعلق بمسألة الربا ومخاطرها أما مسألة الكنز فسنتحدث عنها في الحلقة القادمة إن شاء الله ❑

[يتبع]

أبو المعتصم - بيت المقدس

الأسواق المالية (٢)

وهذه التجمعات والمؤسسات يقوم عليها حفنة من القراصنة الخطرين، يدورون في حلبة الاقتصاد متكاتفين متعاضدين على اقتناص الفرائس، وإنزال البلاء والدمار في أية ساحة يحلون بها، ويتمكنون منها. فنجد أحدهم عضواً في مؤسسة، ومستشاراً في أخرى، ومديراً لثالثة، وشريكاً في رابعة، ومندوباً عن خامسة؛ وهكذا أيديهم متشابكة فكأنهم رجل واحد يتحرك بحركة واحدة ولمصلحة واحدة*.

إن بناء الاقتصاد الرأسمالي بناء هرمي، يقوم على أرضية فكرية أنتجتها عقيدة فصل الدين عن الحياة، هذه الأرضية هي قاعدة الحريات العامة، فالحرية الاقتصادية هي الخط العريض، الذي أصبح أساساً لمختلف النظريات الاقتصادية، ابتداءً من آدم سميث وريكاردو إلى عمالقة المال الذين يمسكون اليوم بيد حديدية بأزمة مختلف القطاعات الاستثمارية، صناعية وتجارية، ومشاريع عمرانية وزراعية، كما يتحكمون في أسواق المال، يحركونها كما يشاءون، يتقنون فنون المضاربات في أسواق البورصات، هم صيادون مهرة يجيدون مطاردة الفرائس، ثم اقتناصها وامتصاص دمائها.

وعندما وضع آدم سميث وريكاردو وغيرهما أسس النظريات الاقتصادية، تناولت هذه النظريات عقول مفكرة متخصصة في دنيا المال، وأخذت تطورها على أرض الواقع، ممتطية قوارب السياسة، فكانوا يكيفون الواقع السياسي كما تمليه مصلحة المال، وما تتطلبه حرية السوق، ولو أدى ذلك إلى حرب عالمية. وقد اتخذ الاستعمار طريقة تسهل لهم تحقيق ذلك، فنجحوا في ذلك إلى أبعد الحدود، وفرضوا السيطرة العسكرية، ثم استبدلوها بالسيطرة السياسية والاقتصادية والفكرية، فكان استعباد الشعوب، وإذلالها.

كانت فترة ما بين الحربين، إلى نهاية الحرب الثانية، فترة مخاض، أنجبت عدة توائم، هذه التوائم كانت تشكل منهجاً معيناً أو مدرسة تخرج منها عمالقة المال أو قراصنة المال، الذين يتحكمون اليوم بمقدرات العالم بأسره.

الحجم السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأميركية، اقتضى وجود هذه التوائم، وفرضت أميركا الالتزام بقواعدها، والتقيد بشروطها، فلا يجوز الخروج عليها. ومن الذي تتملكه الجرأة ليتحداها؟

حاول كارل ماركس وإنجلز تحدي أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي، فوضع نظرياته الاشتراكية الخيالية، ثم جاء لينين وستالين، فحاولا كسر القيود وتجاوز الحدود التي وضعتها الرأسمالية، ولكن هيهات. فقاوم ستالين تأسيس صندوق النقد الدولي وباقي المؤسسات الاقتصادية، ولكن دون جدوى. وثبت العمالقة، ووجدت المؤسسات والتجمعات والنوادي والمؤتمرات الاقتصادية والمالية، وترعرع في ظلها عمالقة المال، وقراصنة المال، فكانوا هم المؤسسات بعينها.

والآن،

١ . كيف تجري المضاربات المالية؟

٢ . كيف تحدث الهزات في الأسواق المالية؟

٣ . كيف يضرب اقتصاد دولة ما، وتصاب بالانهيار الاقتصادي؟

٤ . كيف تعلن بعض المؤسسات إفلاسها؟

هيكلية المال، والبناء الاقتصادي، وحركة الأسواق تقوم على تشابك بين عدة مؤسسات وتجمعات، تشكل كل واحدة منها ركيزة أساسية من ركائز هذا البناء الهرمي، الذي يبتدئ بصندوق النقد الدولي، ثم تأتي شركات المصارف الضخمة، سواء البنوك الفدرالية المركزية، أو البنوك الكبيرة المعتمدة، وكذلك التجمعات المالية كالنوادي المالية، وإدارات المؤسسات الاستثمارية.

هذه الهيكلية الهرمية يقوم عليها أشخاص ذوو موهبة فذة في التخطيط لنصب الفخاخ بفتح أسواق للمال (بورصات) يقومون بمضاربات أي مزايدات تبتدئ من خط معين (مؤشر) فيرتفع الخط إذا شاءوا رفعه، وإلى حد يرون فيه التخمة،ثم يلجأون إلى لعبة مشروعة عندهم يفترضون عندها أمراً مباشراً أو غير مباشر، فينخفض سعر الفائدة عند أحد البنوك المعتبرة، أو يجري التخفيض في سعر عملة ما من عملات دول المجال، وفي الغالب يكون ذلك إما بإيعاز من صندوق النقد الدولي أو بتأثير منه. فتبتدئ الكارثة ويتعمق تأثيرها وتتسع وتتمدد، ويطال لهيبها مناطق عديدة، فتبتلع بضعة حيتان الملايين من الأسماك الصغيرة، وكأنها شريعة الغاب.

وهكذا تتكون وتنعقد الأسواق على سلع أو خدمات وهمية، وتجري المضاربات والمزايدات فيها إما بإشارة باليد أو بمكالمة هاتفية، أو عبر فضائيات الإنترنت، وعلى مبالغ ضخمة تقدر بالمليارات.

فهل هذه أسواق حقيقية؟ وما هي موجوداتها؟ إنها نوع من المقامرة الذكية الخادعة، إنها نوع من ممارسة البيع والشراء الوهمية، وعلى سلع وموجودات وهمية ❑

[يتبع]

ف. س.

---

* وقد بدت ظاهرة جديدة وهي دمج عدة مؤسسات في شركة واحدة لتكون أقوى على المنافسة التجارية والمالية.

وفوقَ هاماتها سَيفٌ وقرآنُ

السَّيْفُ وَالرُّمْحُ لِلْعَلْيَاءِ عُنْوَانُ ... وَسَاحَةُ الْمَجْدِ لِلْفُرْسَانِ مَيْدَانُ

تَأَلَّقَتْ فِي سَمَاءِ الْمَجْدِ أَنْجُمُهَا ... وَحَلَّقَتْ فِي الفَضَاءِ الرَّحْبِ عِقْبَانُ

وَدَعْوَةُ الْحَقِّ نَادَتْ فَاسْتَجَابَ لَهَا ... مِنْ خِيرَةِ النَّاسِ فِتْيَانٌ وَشُبَّانُ

لَبَّيْكِ فَالْمَالُ وَالأَرْوَاحُ نَبْذِلُهَا ... حَتَّى يُقَامَ لِهذا الدِّينِ سُلْطَانُ

إِنْ تَنْصُرُوا اللّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُخْزِهِمْ ... يَغْشَاهُمْ فِي سَوَادِ اللَّيْلِ طُوفَانُ

هذِي حَقَائِقُ فِي التَّنْزِيلِ مُثْبَتَةٌ ... بِالصِّدْقِ أَنْبَأَنَا وَحْيٌ وَقُرْآنُ

وَالْخَيْلُ مَعْكُوفَةٌ لِلْحَرْبِ نَاطِرَةٌ ... وَيَمْتَطِي مَتْنَهَا فِي الرَّوْعِ فُرْسَانُ

تَأْتِي إِلَى عَرَصَاتِ الكُفْرِ تَقْحَمُهَا ... كَأَنَّهُمْ فِي رَبِيعِ العُمْرِ مَا كَانُوا

أَوْ يَرْفَعُوا رَايَةَ التَّسْلِيمِ صَاغِرَةً ... نُفُوسُهُمْ وَبِهِمْ ذُلٌّ وَخِذْلاَنُ

أَوْ يُسْلِمُوا فَيَحُوزُوا الخَيْرَ أَجْمَعَهُ ... وَثَمَّ يَعْلُو لَهُمْ بَيْنَ الوَرَى شَانُ

لاَ فَرْقَ: فَالنَّاسُ إِخْوَانٌ سَوَاسِيَةٌ ... عُرْبٌ وَتُرْكٌ وَأَكْرَادٌ وَشِيشَانُ

إِنَّ العَقِيدَةَ وَالإِيمَانَ يَجْمَعُهُمْ ... فَلاَ يُفَرِّقُهُمْ عِرْقٌ وَأَلْوَانُ

لاَ فَضْلَ إِلاَّ بِتَقْوَى اللّهِ فَاسْبِقُوا ... طَرَائِقَ الخَيْرِ، كَمْ لِلْبِرِّ أَعْوَانُ

بِالحَقِّ تَعْلُو لأَهْلِ الحَقِّ مَنْزِلَةٌ ... فِعَالُهُمْ فَوْقَ هَامِ الدَّهْرِ تِيجَانُ

وَالمُبْطِلُونَ وَإِنْ كَانُوا أَبَاطِرَةً ... فَلَيْسَ يَنْفَعُهُمْ بَغْيٌ وَطُغْيَانُ

الحَقُّ أَبْلَجُ لكِنْ أَيْنَ صَاحِبُهُ ؟ ... هَلْ صَيَّعَتْنَا مَتَاهَاتٌ وَوِدْيَانُ ؟

أَمْ هَلْ نَنَامُ بِلَيْلٍ لاَ صَبَاحَ لَهُ ؟ ... أَمْ هَلْ وُلاَةُ أُمُورِ النَّاسِ قَدْ هَانُوا ؟

قَدْ ضَيَّعُونَا وَضَاعَ الحَقُّ وَانْتَهَجُوا ... نَهْجاً يُعَلِّفُهُ زُورٌ وَبُهْتَانُ

وَسَهَّلُوا لِلدُّخُولِ القَوْمِ سَاحَتَنَا ... وَقَادَهُمْ فِي طَرِيقِ الغَدْرِ شَيْطَانُ

قَدْ صَافَحُوهُمْ وَأَمْضَوْا بَيْنَهُمْ كُتُباً ... مِدَادُهَا لِسِمَاتِ الذُّلِّ بُرْهَانُ

وَأَعْلَنُوهَا مَعَ الإِعْلاَمِ سَافِرَةً ... وَهُمْ يَظُنُّونَ أَنَّ النَّاسَ عِمْيَانُ

وَكَيْفَ يَعْدُو عَلَى نَقْصٍ يُلِمُّ بِهِ ... مُشَرِّعاً لِبَنِي الإِنْسَانِ إِنْسَانُ ؟

فَهَلْ سَمِعْتُمْ بِأَنَّ الفُلْكَ يُغْرِقُهَا ... فِي لُجَّةِ اليَمِّ، إِنْ مَا هَاجَ، رُبَّانُ ؟

وَهَلْ سَمِعْتُمْ بِأَنَّ القَائِمِينَ عَلَى ... حِمَايَةِ القُدْسِ بَاعُوهَا وَقَدْ خَانُوا ؟

أَيْنَ الجُيُوشُ التِي صَاقَ الفَسِيحُ بِهَا ... وَالجَوُّ يَمْلأُ مِنْهُ الأُفْقَ عِقْبَانُ

يَثُورُ فِي النَّفْسِ عِنْدَ البَأْسِ سَاكِنُهَا ... كَمَا يَثُورُ بِبَطْنِ الأَرْضِ بُرْكَانُ

تَهِيجُ عَاصِفَةٌ يَشْتَدُّ لأَهْبُهَا ... كَمَا يَهِيجُ لِقَصْفِ الرِّيحِ نِيرَانُ

نَادَى المُنَادِي هَلُمُّوا لِلْجِهَادِ ضُحىً ... فَلِلشَّهَادَةِ جَنَّاتٌ وَرَيْحَانُ

وَيَنْبَـــرِي لِـــدُرُوعِ القَـــوْمِ إنْ رَحَفَـــتْ ... وَبالـــــحِجَارَةِ أطْفَـــــالٌ وَفِتْيَـــــانُ

وَيَقْصِـــدُونَ الـــمَنَايَا فـــي مَوَاطِنِهَـــا ... كَمَـــا تَقَصَّـــدَ وِرْدَ المـــاءِ ظَمْـــآنُ

آحَـــادُهُمْ فـــي كِتَـــابِ الغَيْـــبِ مُثْبَتَـــةٌ ... لاَ مِـــنْ مَزِيـــدٍ وَلاَ فِـــيهِنَّ نُقْصَـــانُ

يَشُـــدُّهُمْ إنْ دَعَـــا الـــدَّاعِي لِمُعْتَـــرَكٍ ... كَمَـــا يَشُـــدُّ رُؤُومَ الطِّفْـــلِ تَحْنَـــانُ

مَـــآثِرٌ بِمِـــدَادِ الـــمَجْدِ قَـــدْ كُتِبَـــتْ ... تَنَاقَلَتْهَـــا مَـــعَ الأيَّـــامِ رُكْبَـــانُ

بِالقَادِسِـــيَّةِ وَاليَرْمُـــوكِ قَـــدْ وُصِـــلَتْ ... أيَّـــامُهُمْ وَطَـــوَى النَّـــارِيخَ أزْمَـــانُ

وَيَـــوْمَ حِطِّـــينَ قَـــدْ كَـــانُوا الأعَـــزَّ بِـــهِ ... وَحُطِّمَـــتْ مِـــنْ رُمُـــوزِ الكُفْـــرِ صُـــلْبَانُ

سِـــهَامُنَا فِـــي سَـــبِيلِ اللّـــهِ لَـــوْ رُمِيَـــتْ ... نَطَامَـــتْ مِـــنْ عُلُـــوحِ الـــرُّومِ أذْقَـــانُ

تَـــنْقَضُّ كَالشُّـــهْبِ قَـــدْ صَـــاءَتْ بَوَارِقُهَـــا ... تُرْجِـــي الـــمَنَايَا وَيَغْشَـــى الكُفْـــرَ نُقْصَـــانُ

وَتَفْلُـــقُ الـــهَامَ أوْ تَفْـــرِي الشُّـــوَى وَبِهَـــا ... يُـــرَدُّ كَيْـــدُ ذَوِي كَيْـــدٍ وَعُـــدْوَانُ

قَـــدْ ثَمَّـــنُوا لِـــذَوِي الأقْصَـــى مَـــوَاقِفَهُمْ ... هَـــلْ لِلْحِجَـــارَةِ وَالأطْفَـــالِ أثْمَـــانُ ؟

أرْضٌ مُبَارَكَـــةٌ مِـــنْ حَـــوْلِ مَسْـــجِدِهَا ... يَشُـــوبُ تُرْبَتَهَـــا دُرٌّ وَعِقْيَـــانُ

غَـــداً سَـــيَأْتِي أمِيـــرُ الـــمُؤْمِنِينَ وَقَـــدْ ... تَوَطَّـــدَتْ بِانْشِـــطَارِ العَـــدْلِ أرْكَـــانُ

وَلِلْمَهَابَـــةِ هَـــالاَتٌ تُحِـــيطُ بِـــهِ ... وَبِالوَقَـــارِ وَحُسْـــنِ السَّـــمْتِ يَـــزْدَانُ

حَيْـــثُ تُحِـــيطُ بِـــهِ فِـــي الـــرَّوْعِ لَـــيْسَ لَهُـــمْ ... فِـــي سَـــاحَةِ الـــمَوْتِ أنْـــدَادٌ وَأقْـــرَانُ

وَيَحْكُمُـــونَ بِشَـــرْعِ اللّـــهِ لَـــيْسَ لَهُـــمْ ... إلاَّ الأمَانَـــــةَ مِقْيَـــــاسٌ وَمِيـــــزَانُ

وَيَعْكُفُـــونَ عَلَـــى التَّسْـــبِيحِ لَـــيْلَهُمْ ... كَـــأنَّهُمْ فِـــي ظَـــلاَمِ اللَّيْـــلِ رُهْبَـــانُ

وَيُنْفِقُـــونَ وَمَـــا تَـــدْرِي شَـــمَائِلُهُمْ ... مَـــا قَـــدَّمَتْ عَـــنْهُمْ فِـــي السِّـــرِ أيْمَـــانُ

بِـــهِ تَعُـــودُ بِـــلاَدُ الـــمُسْلِمِـــينَ إلَـــى ... ظِـــلِّ الخِلاَفَـــةِ أتْـــرَاكٌ وَسُـــودَانُ

وَمَغْرِبُـــــونَ إفْـــــرَنْجٌ وَأنْـــــدَلُسٌ ... وَمَشْـــــرِقِيُّـــــونَ قَفْقَـــــاسٌ وَأفْغَـــــانُ

يُعِيـــدُ لُحْمَتَهَـــا تَشْـــتَدُّ شَـــوْكَتُهَا ... تُحِـــسُّ بِالرُّعْـــبِ أمْرِيكَـــا وَيُونَـــانُ

وَيَبْسُـطُ الأمْـنَ حَتَّـى لاَ يَخَـافَ عَلَـى ... أغْنَـامِهِمْ فِـي أفَاصِـي البَـرِّ رِعْيَـانُ

وَيَنْتَهِـي مِـنْ حُـدُودٍ خَطَّهَـا نَفَـرٌ ... مُسْـتَغْمِرُونَ فَرَنْسِـيسٌ بَرِيطَـانُ

وَيَصْـدُقُ الوَعْـدُ فِـي رُومَـا فَنَفْتَحُهَـا ... وَتَسْـتَقِرُّ بِالاطْمِئْنَـانِ بَلْقَـانُ

لَتَشْـفَيَنَّ صُـدُورٌ الـمُؤْمِنِينَ بِهَـا ... وَتَغْمُـرَنَّ بُيُـوتَ الصَّـرْبِ أحْـزَانُ

وَثَمَّـةَ القُـدْسُ لِلإسْـلاَمِ عَاصِـمَةٌ ... مِـنْ فَـوْقِ هَامَاتِهَـا سَـيْفٌ وَقُـرْآنُ

فَالسَّـيْفُ نَقْصِـمُ ظَهْـرَ الـمُعْتَدِينَ بِـهِ ... وَلِلْجِهَـادِ وَنَشْـرِ الـدِّينِ عُنْـوَانُ

وَفِـي الكِتَـابِ نُصُـوصٌ فِـي دَلاَلَتِهَـا ... بِالاجْتِهَـادِ عَلَـى الأحْكَـامِ تِبْيَـانُ

وَيَظْهَـرُ الـدِّينُ يَغْشَـى الأرْضَ قَاطِبَـةً ... نُـورٌ وَهَـدْيٌ وَإنْصَـافٌ وَإحْسَـانُ

كَالغَيْـثِ تَحْيَـا بِـهِ مِـنْ بَعْـدِ مَوْتِهَـا ... أرْضٌ مِهَـادٌ وَآجَـامٌ وَقِيعَـانُ

قُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى الرَّحْمنُ مَا عَمِلَتْ أيْـــدِيكُمْ وَجَـــزَاءُ الشُّـــكرِ غُفْـــرَانُ
تَحْيَـــوْنَ فـــي هـــذِهِ الـــدُّنْيَا بِعِـــزَّتِكُمْ أمَّـا الـــجَزَاءُ فَعِنْـــدَ اللّـــهِ رِضْـــوَانُ ❑

الشاعر: فتحي سليم

كلمة أخيرة

مؤتمر وزراء الإعلام العرب

عقدمؤتمر وزراء العرب مؤخراً في القاهرة وانفض المؤتمرون كما اجتمعوا ولم يعلق عليهم المسلمون آمالاً ، لا هؤلاء، ولا مؤتمرات قمة الرؤساء والملوك، ولا مؤتمرات القمة الإسلامية، فالقصة هي، هي، قصة إبريق الزيت، وليست بحاجة إلى تعليق، إلا إذا كان بعض الناس لا يزال يصدق أن إسرائيل سوف تهزم بواسطة الإعلام العربي المميز جداً !! ومن التعليقات التي وردت في الصحف الناطقة بالعربية تعليق لجلال الماشطة في صحيفة "الحياة" يقول فيه:

«حصل الفلسطينيون على دعم عربي لوجستي واستراتيجي واسع النطاق يؤهلهم لمواجهة آلة الحرب الإسرائيلية، ومراكز النفوذ اليهودية في العالم أجمع، فمن شمال إفريقيا وصلت دفعات من تصريحات نارية لم تبق حجراً على حجر من جيش شاؤول موفاز، فيما واصلت المدفعية الإعلامية لدول الجوار تقويض الهياكل الأساسية للقوات المسلحة الإسرائيلية، وانطلقت من منطقة الخليج صواريخ إذاعية . تلفزيونية وقذائف صحفية هزت مقرات الموساد والشين بيت.

وعلى الصعيد العالمي تحركت الرساميل العربية (حكومية وأهلية) في زحف على بيوت المال اليهودية لتنذرها بالويل والثبور وعظائم الأمور إن هي لم تكف عن الإغداق على عمليات تهويد القدس.

وصدرت قرارات تتوعد الدول المؤيدة لإسرائيل بوقف كل المعاملات التجارية معها وإغلاق بعثاتها الدبلوماسية إذا واصلت إصرارها على أن تكون إسرائيل محظية بنظام الدولة الأولى بالرعاية.

ولقد أرغى الشارع العربي من المحيط إلى الخليج وأزبد، وحوّل غضبه إلى فعل تجسّد في تشكيل فيالق لتحرير القدس، على أن تسلك طرقاً التفافية يمر الأول عبر القطب الشمالي، والثاني يخترق القطب الجنوبي، فيما يقوم جحفل ثالث بحركة تمويهية من خلال رأس الرجاء الصالح. ويتوقع أن يُعلن بين عشية وضحاها إفلاس نوادي القمار وبيوت الدعارة في أوروبا وجنوب شرق آسيا بسبب انحسار نشاطها بعدما هدد الزبائن العرب بتحويل كل ثرواتهم لإعالة أطفال الانتفاضة وشراء قطع من الأراضي التي (تهوّدت) في القدس.

ومن المنتظر أن تعقد الجامعة العربية سلسلة اجتماعات على مستويات القمة والقاعدة ستتمخض حتماً ومن كل بدّ عن قرارات مصيرية،كما عودتنا الجامعة دائماً ،... وتُوِّجت الجهود العربية بتأسيس جمعية خيرية باسم «المزيد» للمطالبة بالمزيد من التصريحات الملتهبة والمزيد من النيات الصادقة والمزيد من الدم الفلسطيني، ألا نستحي ؟» ❑

صنم الحريات

● صنم جديد غزا العقول في العقود الأخيرة وصل التشبث به إلى حد الهوس المجنون، وأصبح مثل صنم التمر الذي كان العرب في الجاهلية يصنعونه بأيديهم ثم يسجدون له ثم يأكلونه إذا جاعوا. هكذا هي (الحريات) هذه الأيام، شعار ترفعه السلطة أو من يسمون بالمعارضة إذا اقتضت المصالح السياسية أو المادية ذلك، فإذا تغيرت هذه المصالح قمعوا هذا الشعار وداسوه.

● مؤخراً حصلت في لبنان اعتقالات لأشخاص ينتمون إلى ميليشيا القوات اللبنانية المنحلة، وإلى جماعة ميشال عون بتهمة قيامهم بإجراء اتصالات مع اليهود والتنسيق معهم لإثارة القلاقل وإعادة فتح ملف الحرب من جديد، فثارت ثائرة العديد من الوزراء والنواب والحلفاء المراهنين معهم على التغييرات الإقليمية تحت ستار «الحفاظ على الحريات»، وكان حجم الضجيج أكبر من المعتاد حتى بعد أن بثت وسائل الإعلام المرئي اعترافات توفيق الهندي بعمالته لدولة يهود.

● إن القاصي والداني يعرف أن هناك فئات داخل لبنان لا تزال تراهن على دولة يهود حتى لو لم تعتقلهم السلطات وحتى لو لم يعترفوا، فتاريخهم يشهد عليهم بأنهم جبلوا على العناد والكيد والتآمر السري والعلني، ولا تزال الغرائز تحركهم وتعشش في رؤوسهم أحلام الفدرالية، والانفصال عن غيرهم لأنها أفضل وأميز لمصالحهم ومصالح يهود.

● لم يتعلم هؤلاء من دروس الماضي حينما تخلى عنهم اليهود في جبال الشوف فهجّروا منها، ثم تخلوا عنهم في قرى شرقي صيدا وهجروا منها، وحينما تخلّوا عنهم في الشريط الحدودي المحتل فرحلوا مع المحتل فأسكنهم في خيم مع ما لحقهم من إذلال بعد أن حموه بأرواحهم أكثر من عشرين عاماً. ثم يأتي هؤلاء ومن لفّ لفّهم ليتباكوْا على الحريات. وهم قد داسوا هذه الحريات عندما كانت الدائرة لهم.

● إننا ندرك أن الدولة لم تعتقل عملاء يهود بدافع إخلاصها المبدئي ضد يهود فإن هؤلاء العملاء كانوا موجودين، يسرحون ويمرحون منذ سنين، وإنما اعتقلتهم لأن الظروف السياسية الآن تقتضي ذلك، ولو اقتضت الظروف السياسية غير ذلك لألغوا هذه الاعتقالات اليوم قبل الغد. ومع ذلك نقول إن العمالة لليهود من أخطر المخاطر، ولن تغفر الأمة لكل من يمدّ يده لليهود الأنجاس وسوف تحاسبه على صنيعته عاجلاً أم آجلاً، ولن يفيده الصراخ على (الحريات)، ولن يفيده التلطي وراء المراجع الكبيرة والأسماء اللامعة والصحف المشهورة، وستكشف الأيام حجم الاختراق اليهودي بدلالة كثرة الشخصيات التي تصرخ بكاءً على «الحريات» كلما وجه الاتهام لأحد عملاء يهود ❑